قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي

إعداد

د. عبد الرحمن بن أحمد العواجي

أستاذ مساعد بقسم السنة وعلومها

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي

ملخص البحث:

تتمثل فكرة أو مشكلة البحث في أن هناك عدداً من الأحاديث اختلف فيها عن راويها على أكثر من وجه، ومع ذلك لم يضعفها الأئمة، ولم يرجحوا بينها، أو يحكموا على أحد رواتها بالوهم والخطأ، بل صححوا تلك الأوجه المروية عن الراوي جميعها. فما هي تلك الأحاديث؟ وما صفاتها؟ وما القرائن التي من أجلها صحح الأئمة تلك الأوجه كلها؟ ومن هم أولئك الرواة الذين يحتمل أن تصح عنهم تلك الأوجه؟ كما يختص " تصحيح الوجهين عن الراوي " بالبحث في أحاديث الرواة والشيوخ الثقات. وقد بلغ عدد قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي التي وقفت عليها – من خلال مجال البحث - خمس قرائن: منها ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالشيخ، ومنا ما يتعلق بالمروي، وتبين أن القرينة الأم في الباب هي قرينة: سعة حديث الراوي.

Abstract:

The research problem or idea is that there are a number of Ahadeeth (plural of Hadeeth) where narrated differently by its narrators. However, Imams and scholars did not weaken them, and neither did they favor between them. Furthermore, they did not accuse the narrators of being illusionists or at fault. They even corrected these Ahadeeth in all the forms they were presented.

So, what are these Ahadeeth, what are their characteristics, and what are the evidences of which the Imams based their correction on? And who are these narrators of whom we might accept such differences?

The "fixing two sides from the same narrator" specializes in digging for and searching for those trusty Imams and scholars. There has been reported several evidences to correct the fixing of two sides naration of which I came across five of them. Some are related to the narrator himself, some related to the scholar (Shiekh), and some related to the subject of Hadeeth. I have deducted that the main evidence in this chapter is the widespread aspect of the narrator himself.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــــة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد:

فإن الله جل وعلا قد هيأ للسنة النبوية حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وبيانها والاستنباط منها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

ومن العلوم التي عُني بها أئمة الحديث ونقاده: علم علل الحديث الذي هو علم قائم بذاته، له قرائنه وقواعده وضوابطه، وهو من أجل علوم الحديث وأدقها وأغمضها(١)، حتى لا يكاد يتمكن منه إلا الواحد بعد الواحد(٢)، يقول أبو عبدالله الحاكم عنه:" هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل... فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"(٣).

ومن علامات معرفة وجود العلل في كثير من الأحاديث، الاختلاف عن راويها على أكثر من وجه، كما يقول ابن حجر:" فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"(٤). ويقول ابن المنذر:" لو لم يُسْتدل على غلط المحدث بمخالفة الحفاظ إياه، ما عُرِف غلطه في حديث أبداً"(٥).

ومن المباحث الهامة في علم علل الحديث معرفة الصحيح الثابت من الروايات عن الراوي عند الاختلاف عليه، أو ما يعبر عنه بعض أهل العلم بـ : " تصحيح الوجهين عن الراوي"، ويكتسب هذا المبحث أهمية خاصة؛ لكونه من

هذا العلم الذي هو أدق علوم الحديث – كما تقدم – وأثره في الحكم على روايات الحديث صحة وضعفا، وحفظا ووهما وخطأً، ومما يزيد موضوع البحث أهمية أني لم أقف على من أفرده بدراسة مستقلة، أو تكلم عليها بتوسع، من حيث التأصيل والتفصيل، مستنبطا لقرائنها، مستفيدا ذلك من تطبيقات الأئمة الأوائل عليها. لذا استخرت الله جل وعلا وعزمت على لم شتات ما تفرق من هذا الموضوع في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن هناك عدداً من الأحاديث اختلف فيها عن راويها على أكثر من وجه، ومع ذلك لم يضعفها الأئمة، ولم يحكموا على أحد رواتها بالوهم والخطأ، بل صححوا تلك الأوجه المروية عن الراوي جميعها.

فما هي تلك الأحاديث؟ وما صفاتها؟ وما القرائن التي من أجلها صحح الأئمة تلك الأوجه كلها؟ ومن هم أولئك الرواة الذين يحتمل منهم أن تصح عنهم تلك الأوجه؟

أهداف البحث:

ويهدف البحث إلى:

١- جمع تلك الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بتصحيح الوجهين عن الراوي.

٢- بيان القرائن التي من أجلها صحح الأئمة تلك الأوجه المختلفة عن الراوي.

٣- دراسة تلك القرائن المحتفة بتلك الأحاديث.

٤- بيان أثر وفائدة معرفة هذه القرائن من خلال تطبيقات الأئمة.

٥- تنبيه المشتغلين بعلم الحديث إلى أهمية طرق مثل هذه الموضوعات النقدية الدقيقة، ومحاولة استنباطها من كلام الأئمة، وتلمس مناهجهم في مثل هذه القضايا.

منهج البحث:

يعتمد البحث في مثل هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لجميع كتب العلل والرجال والسؤالات والمسانيد المعلة، وتتبع كلام الأئمة في ذلك؛ لجمع تلك الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بصحة الوجهين عن الراوي، ومن ثم دراسة تلك الأحاديث.

وبما أن ذلك يطول جدا في مثل هذه الأبحاث، آثرت الاقتصار على كتاب :" علل الحديث لابن أبي حاتم".

حدود البحث:

من خلال ما تقدم يتبين أن البحث سيقتصر في تناوله على الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بصحة الوجهين عن الراوي من خلال كتاب" علل الأحاديث لابن أبي حاتم"، وتلمس القرائن التي نصّوا عليها في تلك الأحاديث.

وبهذا يعلم أن البحث لن يتطرق إلى الأحاديث التي رجح الأئمة فيها أحد الوجهين على الآخر؛ لأن هذه الأحاديث هي موضوع كتب العلل جميعاً. ولن يتطرق أيضاً إلى الأحاديث التي صحح الأئمة فيها الوجهان من دون بيان القرينة التي من أجلها صححت تلك الأوجه.

خطة البحث:

ويتكون البحث من **مقدمة،وفصلين، وخاتمة.**

المقدمة وتشتمل على:

الفصل الأول/التعريف بمفردات العنوان. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى القرينة.

المبحث الثاني: معنى التصحيح.

المبحث الثالث: معنى الوجه.

المبحث الرابع: أقسام قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي.

الفصل الثاني: **قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي، وفيه ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول: **القرائن المتعلقة بالراوي، وفيه مطلبان**:

المطلب الأول: أن يجمع الوجهين أو أكثر ثقة في رواية.

المطلب الثاني: أن يكون الراوي ممن وصف بأنه يقصر الأسانيد.

المبحث الثاني: **القرائن المتعلقة بالشيخ، وفيه مطلبان**:

المطلب الأول: الرواة الموصوفين بسعة الرواية.

المطلب الثاني: أن يكون الشيخ ثقة واسع الحديث.

المبحث الثالث: **القرائن المتعلقة بالمروي، وفيه مطلبان**:

المطلب الأول: أن يوجد لكلا الوجهين أو الأوجه أصل.

المطلب الثاني: أن تكون ألفاظ الروايتين أو الروايات مختلفة.

الخاتمة، وهي تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

فهذا جهد المقل، والله سبحانه أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه، صوابا على سنة رسوله ﷺ.

الفصل الأول

التعريف بمفردات العنوان

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى القرينة

القرينة: فعيلة بمعنى مفاعلة[٦] من (قرن)، قال ابن فارس:" القاف والراء والنون، أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة. فالأول: قارنتُ بين الشيئين، والقِران: الحبل يُقرن به شيئان"[٧].

جمعها قرائن، وقرناء، وأقران، وهي في أصل اللغة: من قَرَن يَقْرِن قَرْنا فهو قَرِين ومَقْرُون. فهي يراد بها العلامة والأمارة على الشيء.

وأما في الاصطلاح: فهي أمر يشير إلى المطلوب – كما يقوله الجرجاني-

فالقرينة: هي كل أمارة ظاهرة تقارن شيئا فتدل عليه وترجحه على غيره.

ولكن المراد بالقرائن هنا أخص من ذلك، فإن القرائن التي تفيد صحة الوجهين عن الراوي هي: جميع ما يؤثر في الإسناد ويزيده قوة في الثبوت.

وهي أمور قد تخفى على بعض المجتهدين دون بعضهم، فيثبت صحة الوجهين من اطلع عليها أو على قدر منها، دون غيره ممن لم يطلع على ذلك.

ويدخل في هذا كل قرينة تدل على صحة الوجهين المرويين عن الراوي، سواء كانت هذه القرينة تتعلق بالراوي، أو بالشيخ، أو بالمروي – كما سيأتي تفصيله في المبحث الرابع: أقسام قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي -إن شاء الله-.

المبحث الثاني: معنى التصحيح

التصحيح: قال ابن فارس:" الصاد والحاء، أصل يدلُّ على البَراءَة من المرض والعَيب، وعلى الاستواءِ. من ذلك الصِّحَّة: ذَهاب السُّقْم، والبراءةُ من كلِّ عَيب. والصَّحِيح والصَّحَاح بمعنىً، والمُصِحُّ: الذي أهلُهُ وإبلُه صِحَاحٌ وأَصِحَّاء. قال رسول الله ﷺ:" لا يُورِدَنَّ ذو عاهةٍ على مُصِحّ"، أي الذي إبلُهُ صِحاحٌ"(٨).

وقد صح يصح صحة، وصحح الشيء جعله صحيحا(٩). وصححه أزال خطأه أو عيبه، يقال: صحح الخبر، وصحح الكتاب والحساب، وصحح الله المريض(١٠).

وقد استعيرت (الصِّحَّةُ) للمعاني، فقيل: صَحَّتِ الصلاة، إذا أسقطت القضاء، وصَحَّ العقد، إذا ترتب عليه أثره، وصَحَّ القول إذا طابق الواقع، وصَحَّ الشيء يَصِحُّ، من باب: ضرب فهو : صَحِيحٌ، والجمع صِحَاحٌ، مثل كريم وكرام. والصِّحَاحُ بالفتح لغة في الصَّحِيحِ، والصَّحِيحُ الحق، وهو خلاف الباطل(١١).

وأما في الاصطلاح: فالتصحيح: معناه إثبات حفظ الراوي للوجهين المرويين عن الشيخ.

واقتُصر في هذا البحث على تصحيح الوجهين عن الراوي، لا على تصحيح متن الحديث، وذلك من خلال كتاب: العلل لابن أبي حاتم نموذجا يمكن أن يقيس عليه الباحثون في ذكر قرائن التصحيح التي لم ترد في هذا الكتاب، فيتمموا بذلك الجهد المتواضع الذي قمت به.

المبحث الثالث: معنى الوجه

الوجْهُ: قال ابن فارس:" الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحد يدل على مقابلة لشيء. والوجه مستقبل لكل شيء. يقال وجه الرجل وغيره. وربما عُبِّر عن الذات بالوجه، ... ووجهتُ الشيءَ: جعلتُه على جهة"(١٢).

وجمعه: أوجُهٌ ووجُوهٌ وأُجُوهٌ، ومن الدَّهْرِ: أولُهُ، ومن النَّجْمِ: ما بَدا لَكَ منه، ومن الكَلامِ: السَّبيلُ المَقْصُودُ[١٣].

وأما في الاصطلاح: فالوجه: معناه الطريق والسند؛ قال الشيخ طاهر الجزائري:" والإسناد مصدر من قولك أسندت الحديث إلى قائله إذا رفعته إليه بذكر ناقله. وأما السند فهو في اللغة: ما استندت إليه من جدار وغيره، وهو في العرف: طريق متن الحديث؛ وسمي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه. وسند الحديث هو ما ذُكر قبل المتن؛ ويقال له: الطريق؛ لأنه يوصل إلى المقصود هنا، وهو الحديث كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك فيه"[١٤].

ويقال للطريق: الوجه، تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه. كما يعبرون عن سند الحديث أيضاً: بالرواية، والجهة.

وعليه: فالسند، والطريق، والوجه، والرواية، والجهة، مترادفة المعنى، جميعها يعنون بها: السند الموصل إلى متن الحديث، لا الحديث بعينه، ولذا نجدهم يفرقون بين قولهم:" هذا الحديث محفوظ" مع الإطلاق؛ فإنهم يريدون أنه صحيح، وبين قولهم:" هذه الرواية أو الوجه أو الطريق أو السند محفوظ"، فإنهم يريدون بذلك أن راويها أداها كما سمعها بخلاف من خالفه، في روايات ذلك الحديث فغير محفوظ، فهم هنا لا يشترطون في إطلاق هذه اللفظة صحة الحديث[١٥].

المبحث الرابع: أقسام قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي

إن أئمة الحديث ونقاده لهم فهم خاص يفهمون به طرق الحديث المختلفة، ورواياته المتعددة، ويحكمون في ذلك من خلال قرائن تحتف بكل حديث على حدة، فهي تختلف من حديث لآخر، ومن مخالف إلى غيره، ومن مختلف عليه، إلى مختلف عليه آخر، لا كما يظن البعض أن ذلك قائم على

التجويزات العقلية، أو الاحتمالات الظنية، بل لا يلتفتون إلى ذلك أصلاً، كما قال ابن القيم:" وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله"(١٦). وقال السيوطي:" ولو فتح باب التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث"(١٧).

فليس الأمر في تصحيح الوجهين عند الأئمة لأجل مجرد تجويز أن يكون الراوي مرة رواه بواسطة، ومرة أخرى بدون تلك الواسطة.

بل لهم ذوق خاص في ذلك: وهو أن لكل حديث قرائن خاصة تحتف به، تؤيد الحكم بحفظ الوجهين عن الراوي، أووهم وخطأ رواة أحد الأوجه.

وقد وقع في الصحيحين وغيرهما بعض الأحاديث التي رويت على وجهين، قال الذهبي :" وإن تساوى العدد واختلف الحافظان ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر، **فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين منه في كتابيهما**"(١٨). وتصحيح الوجهين ليس خاصاً بالشيخين، وإنما ورد ذلك أيضاً في أحاديث كثيرة عن: الذهلي، وأحمد، والبزار، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والعلائي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم.

وقد تنوعت تقسيمات المحدثين للقرائن وذلك بحسب الاعتبارات التي يرجع لها كل تقسيم، ومن تلك التقسيمات التي نجدها في كلامهم ما يلي:

أقسام قرائن التعديل، وأقسام قرائن التجريح، وأقسام قرائن التعليل والتصحيح.

وسأذكر في هذا المبحث – إن شاء الله – أقسام قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي، التي وقفت عليها من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام على الإجمال، وخمس على التفصيل:

القسم الأول: القرائن المتعلقة بالراوي، قرينتان(١٩):

الأولى: أن يجمع الوجهين أو أكثر ثقة(٢٠) في رواية.

فإذا روى الرجلُ الحديثَ على وجهين: تارة كذا، وتارة كذا، ثم رواه فجمعهما معاً، دلَّ ذلك على صحتهما معاً[٢١]. إذا كان الراوي ثقة، وأما إن كان الراوي الذي جمع الوجهين غير ثقة، لم يقبل منه، وكان ذلك دليل على اضطرابه.

وقد استعمل أبو حاتم هذه القرينة في تصحيح الوجهين عن الراوي في أربعة أحاديث – كما سيأتي- **وممن استعملها من الأئمة:**

- **علي بن المديني.**

- **والترمذي،** فقد ذكر الاختلاف عن أبي إسحاق ثم قال:" وكلا الحديثين صحيح؛ لأن إسرائيل جمعهما فقال: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ"[٢٢].

- **والدارقطني،** فقد ذكر الاختلاف عن الأعمش على وجهين، ثم قال:" ورواه حفص بن غياث، عن الأعمش بتصحيح القولين جميعاً، فقال: عن إبراهيم، وعمارة، عن عبدالرحمن بن يزيد، فصحت الأقاويل كلها"[٢٣]. وقال أيضاً:" وقال أبو إسحاق الفزاري: عن يونس، عن الحسن ومحمد؛ فصحح القولين جميعاً"[٢٤].

الثانية: أن يكون الراوي ممن وصف بأنه يقصر الأسانيد.

المراد بقصر الأسانيد في استعمال المحدثين: أن ينقص الثقة – عمدا – من إسناد الحديث المختلف فيه راوياً أو أكثر؛ لسبب مخصوص[٢٥].

ومن خلال معرفة هذه القرينة لتصحيح الوجهين عن الراوي، نتعرف على قرينة من قرائن الجمع بين الروايات في باب علل الحديث.

وقد استعمل أبو حاتم هذه القرينة في تصحيح الوجهين عن الراوي في أربعة أحاديث – كما سيأتي[٢٦]-

وممن استعملها من الأئمة:

- **الحميدي.**

- **الإمام أحمد.**
- **أبو زرعة.**
- **الدارقطني، وغيرهم[٢٧] .**

وقد بلغ عدد الرواة الموصوفين بقصر الأسانيد أربعة وعشرين راوياً[٢٨]، ومن أشهرهم:

١- محمد بن سيرين.

٢- أيوب السختياني.

٣- عبدالله بن عون البصري.

٤- حماد بن زيد.

٥- مالك بن أنس، وغيرهم[٢٩].

القسم الثاني: القرائن المتعلقة بالشيخ، قرينة واحدة:

أن يكون الشيخ ثقة واسع الحديث :

إن اختلاف الرجل الواحد في إسناد: إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب.

وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط. وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه، كالزهري وشعبة ونحوهما. وقد كان عكرمة يتهم في روايته الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر، حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه[٣٠].

ولهذا لما ذكر الإمام مسلم حديث أبي هريرة في من حلف فقال في حلفه: باللات ... وذكر زيادة" تعال أقامرك فليتصدق" قال:" هذا الحرف لا يرويه أحد غير الزهري. قال: وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد، بأسانيد جياد"[٣١].

فإذا كان الراوي واسع الحديث والرواية، فإنه إذا رُوي الحديث عنه على أكثر من وجه، وكان الرواة ثقات أثبات، ولا تعارض بينها، كان ذلك قرينة على تصحيح الوجهين عنه، ويحمل على أنه له شيخين في ذلك الحديث.

يقول ابن رجب:" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث-إذا تفرد به واحد-وإن لم يرو الثقات خلافه-:" إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه"(٣٢). **وقال أيضا**:" فاختلاف الرجل الواحد في إسناد: إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه، كالزهري وشعبة ونحوهما. وقد كان عكرمة يتهم في روايته الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر، حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه"(٣٣).

ويقول علي بن المديني:" نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي، وسليمان بن مهران، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف"(٣٤).

وقال أيضاً:" قال لي معن بن عيسى: أتنكر الزهري – وهو يتمرغ في أصحاب أبي هريرة – أن يروي الحديث عن عدة"(٣٥).

وقد جعل الحاكم أبو عبدالله الرواة المشاهير واسعي الرواية الذين تدور عليهم الأسانيد من أنواع علوم الحديث(٣٦). **وكذلك الخطيب البغدادي**، ونقل قول الطيالسي:" وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري، وقتادة، والأعمش، وأبي إسحاق"(٣٧).

وقال ابن رجب:" ويقوى قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش"(٣٨).

وقد استعمل أبو حاتم هذه القرينة في تصحيح الوجهين عن الراوي في أربعة أحاديث اثنان عن أبي إسحاق، والآخران عن قتادة – كما سيأتي[٣٩]–.

وممن استعملها من الأئمة:

- **ابن خزيمة**، حيث ذكر اختلافا ... ثم قال:" غير مستنكر لإبراهيم النخعي مع علمه وطول مجالسته لأصحاب ابن مسعود أن يروي خبراً عن جماعة من أصحاب ابن مسعود عنه"[٤٠].

- **والدارقطني**، حيث ذكر اختلافا عن أبي إسحاق ثم قال:" والقولان عن أبي إسحاق صحيحان"[٤١]. وذكر أيضا ثلاثة أوجه عن الزهري ثم قال:" وكلها محفوظة عن الزهري"[٤٢].

- **وابن القطان،** فقد ذكر اختلافاً عن الزهري، ثم قال:" ولا بُعد في أن يكون عند الزهري في هذا كل ما رُوي عنه ... وهذا عندي غير مستبعد أن يحدث به على هذه الوجه كلها، فيعلق كل واحد من الرواة عنه منها بما تيسر له حفظه، فربما اجتمع كل ذلك عند أحدهم أو أكثره أو أقله"[٤٣].

- **وابن حجر**، فقد ذكر اختلاف الروايات عن الزهري، ثم قال:" فظهر أن الزهري حمله عن جماعة، وكان تارة يفرده عن بعضهم، وتارة يذكره عن اثنين، وتارة عن ثلاثة، والله أعلم"[٤٤]. وقال أيضاً:" .. لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ"[٤٥].

وممن وقفت عليه ممن وصفه الأئمة بأنه واسع الحديث:

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وأبو إسحاق السبيعي، وقتادة بن دعامة، ويحيى بن أبي كثير، وسليمان بن مهران الأعمش، وعمرو بن دينار، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم[٤٦].

القسم الثالث: القرائن المتعلقة بالمروي، قرينتان:

الأولى: أن يوجد لكلا الوجهين أو الأوجه أصل.

قد استخدم أبو حاتم هذا القرينة عند الاختلاف على الراوي للاستدلال بها على حفظ الوجهين عنه، إذا دلت القرائن الأخرى على حفظه لها، ومن ذلك:

- **تصحيحه للوجهين المرويين عن موسى بن عقبة؛** حيث رواه ابن المبارك وجعله عنه عن نافع، عن ابن عمر. وخالفه زهير، فجعله عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر.

وصحح أبو حاتم الوجهين عن موسى بن عقبة، واستدل على ذلك بقرينة كون الحديث محفوظاً من حديث نافع، عن ابن عمر، ومن حديث سالم، عن ابن عمر؛ وذلك بمجيء المتابعين لموسى بن عقبة في روايته للحديث عن نافع. ومجيء المتابع له في روايته للحديث عن سالم.

مما دل على أن وجود أصل للرواية قرينة يمكن اعتماد القول بها لتصحيح الوجهين عن الراوي.

- **وتصحيحه للوجهين المرويين عن الحسن البصري؛** حيث رواه أشعث بن عبدالملك، وجعله عنه عن سعد بن هشام، عن عائشة. وخالفه قتادة، فجعله عن الحسن، عن سمرة. ولمّا كان من المعلوم أن قتادة أحفظ من أشعث، وروايته ثابتة عن الحسن.**واستدل أبو حاتم لتصحيح الوجه الآخر عن الحسن** – وهو رواية أشعث – بقرينة وجود أصل لهذه الرواية، وهو أن لسعد بن هشام قصة مع عائشة في ترك النكاح، مما قد يثبت رواية الحسن، عنه، مرفوعاً.

وأشار البخاري إلى هذه القرينة في إثبات حفظ هذا الوجه أيضاً، قال الترمذي:" سألت مُحمدًا عن هذا الحديث فقال حديث الحسن عن سمرة محفوظ وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن قال محمد وقد روي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفا" (٤٧).

– **وتصحيحه للوجهين المرويين عن معاوية بن صالح؛** حيث رواه سفيان الثوري، وجعله عنه عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه، عن عقبة. وخالفه غيره، فجعله عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عقبة. وممن وقفت على روايته:

عبدالله بن وهب، وعبدالرحمن بن مهدي، وزيد بن الحباب، وعبدالله بن صالح، وأسد بن موسى.

ولما كان الوجه الثاني رواه الجماعة عن معاوية فقد يتبادر إلى الذهن خطأ الثوري في روايته للوجه الأول عن معاوية بن صالح، لذلك **لما صحح أبو حاتم الوجهين استدل على صحة رواية الثوري بأن غير معاوية بن صالح يرويه كذلك عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه، عن عقبة.**

ومن أولئك: خالد بن معدان، وهو حمصي. وقيس بن أبي حازم، وهو كوفي.

فكان لهذه الرواية أصل؛ حيث تعدد مخرج هذا الحديث من حديث عقبة بن عامر، فرواه الحمصيون وغير الحمصيين عنه، **وبذلك يزول توهم خطأ الثوري في هذا الحديث.**

وقد صرّح أبو زرعة الدمشقي بتصحيح الروايتين لهذه القرينة: وهي وجود أصل لهما جميعاً فقال:" هاتان الروايتان عندي صحيحتان، لهما جميعاً أصل بالشام عن جبير بن نفير، عن عقبة. وعن القاسم، عن عقبة"(٤٨).

الثانية: أن تكون ألفاظ الروايتين أو الروايات مختلفة.

قد استخدم أبو حاتم هذا القرينة عند الاختلاف على الراوي للاستدلال بها على حفظ الوجهين عن الراوي، إذا دلت القرائن الأخرى على حفظه لها، ومن ذلك:

تصحيحه للوجهين المرويين عن قتادة؛ حيث رواه عمران القطان، عنه، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة. وخالفه أبو عوانة فرواه عن قتادة، عن أنس.

ولما كان عمران القطان متكلم فيه، وأبو عوانة وإن كان أحفظ من عمران، إلا أنه في قتادة قريب من حال عمران. لذلك ذهب أبو حاتم إلى تصحيح الوجهين عن قتادة بقرينة: اختلاف ألفاظ الروايتين.

مما دل على ضبط عمران القطان لروايته عن قتادة، وكذلك ضبط أبي عوانة لروايته عن قتادة.

إلا أنه يمكن أن يقال:

لا يمكن الاعتماد على هذه القرينة مجردة، بل لابد من وجود قرائن أخرى تؤيد احتمال صحة الوجهين عن الراوي، وهي في هذا الحديث: سعة حديث قتادة وكثرة روايته، فمثله يحتمل منه أن يكون الحديث عنده عن شيخين.

وهذا يدل على أن اختلاف ألفاظ الروايتين قرينة تستخدم أحياناً مع قرائن أخرى للجمع بين الوجهين المختلفين، وليست قرينة للتصحيح دائماً.

وممن استخدم هذه القرينة في تصحيح الوجهين المرويين عن الراوي:

أبو زرعة الرازي؛ حيث سأله ابن أبي حاتم عن حديث:" كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله"[٤٩].

فصحح الوجهين المرويين عن الزهري؛ فرواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وخالفه الليث بن سعد، فرواه عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: اعتكف النبي ﷺ العشر الأول، ثم اعتكف العشر الأوسط ... فذكر الحديث. **فقال أبو زرعة: الصحيح عندي**: الزهري، عن عروة، عن عائشة، وابن المسيب، عن النبي ﷺ. قلت – القائل ابن أبي حاتم-لأبي زرعة: اللفظان قد اختلفا، فكأنه حديثان ؟ قال: لا هو واحد، وإن اختلف اللفظان.

الفصل الثاني

قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بالراوي

وفيه: مطلبان:

المطلب الأول: أن يجمع الوجهين أو الأوجه ثقة في رواية.

الحديث الأول :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اللَّيث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَمَ، عن عطاء بن يَسَار، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ أكلَ لَحْمَ شاةٍ، ثم صلَّى ولم يَتَوضَّأْ. ورواه مَعْنٌ، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافع، عن النبيِّ ﷺ.

فقال أبي: جميعًا صَحِيحَين؛ حدَّثنا إبراهيم بن المُنْذِر، عن مَعْن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافعٍ وابنِ عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما"[٥٠].

تخريج الحديث :

الحديث مداره على هشام بن سعد يرويه عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يرويه الليث بن سعد، عن هشام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس.

الوجه الثاني: يرويه معن بن عيسى، عن هشام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع.

أما رواية الليث بن سعد: فلم أقف عليها من طريقه.

وأخرجه ابن المنذر في" الأوسط" (١/٢٢٤رقم١٢٦)، من طريق: ابن وهب، عن هشام، به.

وتابع الإمام مالك هشامَ بنَ سعد على هذا الوجه، فأخرجه في" الموطأ" (ص ٥٢رقم١٩)، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عباس، به.

ومن طريق مالك أخرجه البخاري في" صحيحه" (١/٣١٠رقم٢٠٧)، ومسلم في" صحيحه" (١/٢٧٣رقم٣٥٤).

وأما رواية معن بن عيسى:

فأخرجها الطبراني في" معجمه الأوسط" (٩/٦٧رقم٩١٤١) من طريق إبراهيم بن المنذر، عنه، به. وقال عقبه:« لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا هشام بن سعد، تفرد به معن بن عيسى ».

والحديث من مسند أبي رافع:

أخرجه مسلم في" صحيحه" (١/٢٧٤رقم٣٥٧) من طريق أبي غطفان، عن أبي رافع، قال: أشهد لكنت أشوي لرسول الله بطن الشاة. ثم صلى ولم يتوضأ".

تراجم الــرواة:

مدار الحديث:

هشام بن سعد المدني، أبو عباد أو أبو سعيد، فهو وإن كان ثقة، أثبت الناس في زيد بن أسلم، كما قال أبو داود. إلا أنه تركه يحيى القطان. وقال عنه أبو زرعة: واهي الحديث. وقال عنه أحمد: ليس محكم الحديث. وقال مرة: لم يكن بالحافظ. وقال ابن معين: ضعيف. وقال: ليس بشيء. وقال: ليس بمتروك الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الإثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق

الثقات من حديثه فلا ضير. وخلص الذهبي، وابن حجر إلى أنه:صدوق حسن الحديث له أوهام(٥١).

راوي الوجه الأول: الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري. ثقة فقيه، إمام مشهور(٥٢).

راوي الوجه الثاني: معن بن عيسى القزاز، ثقة ثبت(٥٣).

الحكم على الحديث :

الحديث اختلف فيه على هشام بن سعد في جعله من مسند ابن عباس، أو مسند أبي رافع:

فرواه الليث بن سعد، وجعله من مسند ابن عباس. وتابعه على ذلك الإمام مالك.

ورواه معن بن عيسى، عن هشام بن سعد، وجعله من مسند أبي رافع.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن هشام بن سعد، واستدل على ذلك برواية أخرى لمعن بن عيسى يرويها عنه إبراهيم بن المنذر، جمع فيها بين الوجهين كليهما في رواية واحدة، فقال: عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع وابن عباس.

قال ابن أبي حاتم:" فقال أبي: جميعًا صَحِيحَين؛ حدَّثنا إبراهيم بن المُنْذِر، عن مَعْن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافعٍ وابنِ عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما".

ويتبين من ذلك أن معن بن عيسى لم يخالف الليث بن سعد في روايته، وإنما تابعه وشاركه في رواية الحديث من مسند ابن عباس، ورواه أخرى وجعله من مسند أبي رافع. فمجيء الوجهين مجتمعين من طريق أخرى يدل على أن روايتي الليث ومعن محفوظتان.

والحديث مخرّج في" صحيح البخاري" عن ابن عباس، وفي" صحيح مسلم" عن أبي رافع.

الحديث الثاني :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن رَجُلٍ من الأنصار من بني بَيَاضَة(٥٤)؛ أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ وهو مُجاورٌ في المسجد، فوعَظَ الناسَ وحذَّرَهُمْ وقال: المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ؛ ولاَ يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالقُرْآن" وروى ابنُ الهاد أيضًا على إثْرِ ذلك عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغِفاريِّ؛ أنه حدَّثه-هذا الحديثَ-البَياضِيُّ، عن رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد: قال أبي: لولا أنَّ ابن الهاد جمعَ الحديثَيْنِ، لكُنَّا نحكم لهؤلاءِ الذين يَرْوونه"(٥٥).

تخريج الحديث :
الحديث مداره على محمد بن إبراهيم، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يرويه ابن الهاد، عنه، عن عطاء بن يسار، عن رجل من الأنصار من بني بياضة.

الوجه الثاني: يرويه ابن الهاد، عنه، عن أبي حازم التمار مولى الغِفاري، عن البياضي.

أما الوجه الأول :

فأخرجه البخاري في" خلق أفعال العباد" (ص ٧١رقم٥٦٤)، والنسائي في" سننه الكبرى" (٣٨٦/٣-٣٨٧رقم٣٣٤٦ و٣٣٤٧)، وابن عبدالبر في" التمهيد" (٣١٧/٢٣ – ٣١٨)، وابن بشكوال في" غوامض الأسماء المبهمة" (٨٣٩/٢ – ٨٤٠رقم٩٠٢).

وأما الوجه الثاني:

فأخرجه النسائي في" سننه الكبرى" (٣٨٧/٣رقم٣٣٤٨)، وابن عبدالبر في" التمهيد" (٣١٧/٢٣ و٣١٨).

وتابع ابن الهاد على هذا الوجه يحيى بن سعيد:

أخرجه مالك في" الموطأ" (ص ٩٠رقم٢٩) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي حازم التمار، عن البياضي، به.

ومن طريق مالك: أخرجه أحمد في" مسنده" (٣٦٣/٣١رقم١٩٠٢٢) والبخاري في" التاريخ الكبير" (٢٤٥/٣رقم٨٤٠ تعليقًا)[٥٦]، وفي" خلق أفعال العباد" (ص ٧١رقم٥٦٢)، والنسائي في" سننه الكبرى" (٣٨٧/٣-٣٨٨رقم٣٣٥٠)، وفي (٢٨٨/٧رقم٨٠٣٧)، والبيهقي في" سننه" (١١/٣-١٢)، وفي" شعب الإيمان" (٥٨٤/٥-٥٨٥رقم٢٤١٠)، والبغوي في" شرح السنة" (٨٦/٣-٨٧رقم٦٠٨)، وابن بشكوال في" غوامض الأسماء المبهمة" (٨٣٨/٢-٨٣٩رقم٩٠١)[٥٧].

تراجم الرواة :

مدار الحديث:

محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبدالله المدني، ثقة له أفراد[٥٨].

راوي الوجهين عنه: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، ثقة مكثر[٥٩].

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه على إبراهيم بن الحارث في تسمية شيخه في الإسناد:

فرواه عنه ابن الهاد وجعله عنه عن عطاء بن يسار. ورواه مرة أخرى عنه وجعله عن أبي حازم التمّار. وتابعه على هذا الوجه الثاني يحيى بن سعيد.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن إبراهيم بن الحارث، واستدل على ذلك برواية ثالثة لابن الهاد، جمع فيها بين الوجهين كليهما في رواية واحدة، فقال: عن إبراهيم بن الحارث، عن عطاء بن يسار، وأبي حازم.

قال ابن أبي حاتم:" قال أبي: لولا أنَّ ابن الهاد جمعَ الحديثَين، لكُنَّا نحكم لهؤلاءِ الذين يَرْوونه"(٦٠). والحديث صححه ابنُ عبدالبر في" التمهيد"(٦١).

وأخرجه ابن أبي عاصم في" الآحاد والمثاني" (٦١/٤رقم٢٠٠٧) (٦٢) من طريق: عبدالعزيز بن محمد، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، وأبي حازم مولى الغفاريين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة، به. ورواية يزيد بن الهاد للحديث من الوجهين معاً مشعر بضبطه له.

الحديث الثالث :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مالك، وابن عُيَينة، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ: أنه سُئل عن الصَّلاة في الثَّوب الواحِد؟ فقال: أَوكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوبَينِ؟! ورواه سُلَيمان بن كَثِير، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ.

قال: كلاهُما صحيحٌ، قد روى عُقَيل، عن الزُّهْري، عن سعيدٍ وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما"(٦٣).

تخريج الحديث :

الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

أما الوجه الأول، فيرويه مالك، وابن عيينة:

أخرجه **مالك** في" الموطأ" (ص ١٣٣رقم٣٠)، ومن طريقه: البخاري في" صحيحه" (٤٧٠/١رقم٣٥٨)، ومسلم في" صحيحه" (٣٦٧/١رقم٥١٥).

والحميدي في" مسنده" (١٧٧/٢رقم٩٦٦)، وأحمد في" مسنده" (١٩٣/١٢رقم٧٢٥١)، وابن ماجه في" سننه"(٣٣٣/١رقم١٠٤٧)، وابن خزيمة في" صحيحه" (٣٧٣/١رقم٧٥٨)، وابن الجارود في" المنتقى" (١٦٤/١رقم١٧٠)، وأبو يعلى في" مسنده" (٢٨٦/١٠رقم٥٨٨٣)، وابن حبان في" صحيحه" (٧٣/٦رقم٢٢٩٦)، جميعهم من طريق: **سفيان بن عيينة**.

كلاهما – مالك، وابن عيينة – **عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به**.

وأما الوجه الثاني، فيرويه سليمان بن كثير:

أخرجه أحمد في" مسنده" (٢٢٤/١٤-٢٢٥رقم٨٥٤٩) من طريق: سليمان بن كثير، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

وتابعه على هذا الوجه:

معمر، وابن جريج، أخرجه عبدالرزاق في" مصنفه" (٣٤٩/١رقم١٣٦٤)، وعنه: أحمد في" مسنده" (٤٩/١٣رقم ٧٦٠٦).

والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٣٧٩/١) من طريق ابن جريج.

كلاهما – معمر، وابن جريج – **عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، به**.

تراجم الرواة :

مدار الحديث:

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني. متفق على جلالته وإتقانه وثبته(٦٤).

راويا الوجه الأول عنه هما:

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، قال ابن مهدي: لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً(٦٥).

سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه(٦٦).

راوي الوجه الثاني عنه:

سليمان بن كثير العبدي، البصري، لا بأس به في غير الزهري(٦٧).

راوي جمع الوجهين:

عُقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، أبو خالد الأموي مولاهم، ثقة ثبت(٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه على الزهري على وجهين:

فرواه مالك وسفيان بن عيينة وجعلاه عنه عن سعيد بن المسيب. وخالفهما سليمان بن كثير، فجعله عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن. وتابعه على هذا الوجه: عفان، ومعمر، وابن جريج.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن الزهري، واستدل على ذلك برواية عقيل بن خالد التي جمع فيها بين الوجهين كليهما في رواية واحدة، فقال: عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

قال أبو حاتم:" كلاهُما صحيحٌ، قد روى عُقَيل، عن الزُّهْري، عن سعيدٍ وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما".

وأخرجه مسلم في" صحيحه" (٣٦٨/١رقم٥١٥)، والبيهقي في" سننه" (٢٣٧/٢)، وذكره الدارقطني في" العلل" (٣٧٣/٩). من طريق: **عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد الأيلي**، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

ونقل ابن رجب في" فتح الباري"[٦٩] قول أبي حاتم.

وأطال الدارقطني في" العلل"في ذكر الاختلاف في هذا الحديث على الزهري، ثم قال: « وكلها محفوظة عن الزهري»[٧٠].

الحديث الرابع :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة، عن الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسَار، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة،عن النبيِّ ﷺ: إِنَّ اليَهودَ والنَّصَارَى لاَ يَصْبُغُونَ؛ فَخَالِفُوهُمْ .

قال أبو محمد: وروى الأَوزاعيُّ، عن الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ لم يذكُر أبا سَلَمة ؟ قال أبي: قد جُمِعا، وهو صحيحٌ"[٧١].

تخريج الحديث:

الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن سُلَيمان بن يَسَار، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: الزهري، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن أبي هريرة.

أما الوجه الأول فيرويه عن الزهري: سفيان بن عيينة.

أخرجه أحمد في" مسنده" (٢١٨/١٢رقم٧٢٧٤)، والبخاري في" صحيحه" (٣٦٦/١٠-٣٦٧رقم٥٨٩٩)، ومسلم في" صحيحه" (١٦٦٣/٣رقم ٢١٠٣).

وأخرجه عن أبي سلمة وحده:

ابن سعد في" الطبقات" (١/٣٣٩)، والبخاري في" صحيحه" (٦/٥٧٢رقم٣٤٦٢)، والنسائي في" سننه" (٨/١٣٧رقم٥٠٦٩)، وأبو عوانة في" مسنده" (٥/٢٧٣رقم٨٧١٦)، من طريق: **صالح بن كيسان**.

ومعمر في" الجامع" (١١/١٥٣-١٥٤رقم٢٠١٧٥) ومن طريقه:

وأحمد في" مسنده" (١٢/٥٠٥رقم٧٥٤٢)، و(١٣/٤٤٦رقم٨٠٨٣)، والنسائي في" سننه" (٨/١٣٧رقم٥٠٧٠ و٥٠٧١)، وأبو عوانة في" مسنده" (٥/٢٧٤رقم٨٧١٧)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار" (٩/٢٩٦رقم٣٦٧٥).

وأحمد أيضاً في" مسنده" (١٥/١١٥رقم٩٢٠٩)، والنسائي في" سننه" (٨/١٣٧رقم٥٠٦٩)، وأبو عوانة في" مسنده" (٥/٢٧٣رقم٨٧١٤)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار" (٩/٢٩٥-٢٩٦رقم٣٦٧٣)، وابن حبان في" صحيحه" (١٢/٢٨٤رقم٥٤٧٠)، والبغوي في" شرح السنة" (١٢/٨٨-٨٩رقم٣١٧٤)، من طريق: **يونس بن يزيد الأيلي**.

ثلاثتهم – صالح، ومعمر، ويونس-**عن الزهري، عن أبي سلمة، به.**

وأما الوجه الثاني فيرويه عن الزهري: الأوزاعي.

ولم أقف على روايته من هذا الوجه. سوى ما ذكره أبو حاتم هنا، والدارقطني مع تبحره وتقصيه في علل الروايات لم يذكر هذا الوجه حينما تكلم على الاختلاف عن الأوزاعي في هذا الحديث[٧٢].

وقد اختُلِف على الأوزاعي فيه:

فأخرجه البخاري في" صحيحه" (٦/٥٧٢رقم٣٤٦٢) من طريق: صالح بن كيسان، والطحاوي في" شرح مشكل الآثار" (٩/٢٩٧رقم٣٦٧٦) من طريق: محمد بن القاسم الأسدي، وابن عدي في" الكامل" (٢/٣٢١رقم٤٥٣) من طريق: الحسن بن علي بن عاصم.

ثلاثتهم – صالح، ومحمد، والحسن–، **عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.**

والنسائي في" سننه" (١٣٧/٨رقم٥٠٧٢) من طريق: عيسى بن يونس.

وأبو يعلى في" مسنده" (٣٩٧/١٠-٣٩٨رقم٦٠٠١) من طريق مبشر بن إسماعيل الحلبي.

وأبو عوانة في" مسنده" (٢٧٣/٥رقم٨٧١٢ و٨٧١٣)، وذكره الدارقطني في" العلل" (٢٦٥/٩رقم١٧٤٧)، من طريق: بشر بن بكر، والوليد بن مسلم.

والطحاوي في" شرح مشكل الآثار" (٢٩٦/٩ و٢٩٧رقم٣٦٧٤ و٣٦٧٧) من طريق: الفريابي، وعمرو بن أبي سلمة.

ستتهم – عيسى، ومبشر، وبشر، والوليد، والفريابي، وعمرو–**عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة، به.**

قال ابن عدي:« كذا قال الحسن بن علي بن عاصم، عن الأوزاعي. وغيره قال: عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال بعضهم: عن الأوزاعي، عن سليمان بن يسار، وعروة، عن أبي هريرة».

وأخرجه عن سليمان بن يسار وحده:

الطبراني في" معجمه الأوسط" (١١٩/٩رقم٩٢٩٦) من طريق موسى بن أعين، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، به.

وقال الطبراني بعد أن ذكر أحاديث عدة لإسحاق بن راشد: « لم يرو هذه الأحاديث عن إسحاق بن راشد إلا موسى بن أعين ».

تراجم الرواة :

مدار الحديث:

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

راوي الوجه الأول:

سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الكوفي ثم المكي، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

راوي الوجه الثاني:

عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه. متفق على إمامته وجلالته. قال ابن عيينة: كان إماماً(٧٣).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه على الزهري على وجهين:

فرواه سفيان بن عيينة وجعله عنه عن سليمان بن يسار، وأبي سلمة بن عبدالرحمن. وخالفه الأوزاعي، فجعله عن الزهري، عن سليمان بن يسار.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن الزهري، واستدل على ذلك برواية سفيان التي جمع فيها بين الوجهين كليهما في رواية واحدة.

قال أبو حاتم:" قد جمعا، وهو صحيحٌ". وقد تابع ابن عيينة على ذلك الأوزاعي نفسُه.

وذكر الدارقطني في" العلل":" هذا الحديث والاختلاف فيه وقال:" والحديث محفوظ عن أبي سلمة، وسليمان بن يسار جميعاً"(٧٤). والحديث إسناده صحيح.

المطلب الثاني: إذا كان الراوي ممن وصف بأنه يقصر الأسانيد

الحديث الخامس :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ حمّادُ بنُ سلمة، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمر، عنِ القاسِمِ بنِ مُحمّدٍ، عنِ النّبِيّ ﷺ، قال:" لا يغُرنّكُم أذانُ بِلالٍ، ولكِن يُؤذِّنُ ابنُ أُمِّ مكتُومٍ". فقال أبِي: حدّثنا الحُميدِيُّ، قال: حدّثنا فُضيلُ بنُ عِياضٍ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمر، عنِ القاسِمِ، عن عائِشة، عنِ النّبِيّ ﷺ، جمِيعًا صحِيحان قصّر حمّادٌ وجودهُ غيرُهُ"(٧٥).

تخريج الحديث

الحديث مداره على عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، مرسلاً.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، موصولاً.

أما الوجه الأول فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

حماد بن سلمة: ولم أجد من خرّجه.

وتابعه عليه عبدالرزاق: فأخرجه في" مصنفه" (٢٣٢/٤رقم٧٦١١) عن عبيد الله، عن القاسم، به مرسلاً. وزاد في آخره: وقال محمد بن القاسم: وما كان بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا.

وأما الوجه الثاني فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

فضيل بن عياض: أخرجه ابن أبي حاتم في" العلل" (١٩٦/٢ – ١٩٧رقم٣٠٨) عن الحميدي عبدالله بن الزبير، وأبو نعيم في" مستخرجه" (١٦٨/٣-١٦٩رقم٢٤٥٦) من طريق: مروان بن عبيد – وذكر الزيادة-.

كلاهما عن فضيل بن عياض، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، به موصولاً.

والحديث أخرجه البخاري في" صحيحه" (١٢٣/٢رقم٦٢٢)، وفي (١٦٢/٤رقم١٩١٩)، **ومسلم في**" صحيحه" (٧٦٨/٢رقم١٠٩٢) **من طرق عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به، وفي آخره الزيادة عن القاسم**[٧٦].

تراجم الرواة :

مدار الحديث:

عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، ثقة ثبت، قدَّمه القطان، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح، على مالكٍ في حديث نافع مولى ابن عمر[٧٧].

راوي الوجه الأول:

حماد بن سلمة بن دينار البصري. ثقة عابد[٧٨].

راوي الوجه الثاني:

فضيل بن عياض بن مسعود التميمي. ثقة عابد[٧٩].

الحكم على الحديث :

الحديث اختلف فيه عن عبيد الله على وجهين:

فرواه حماد بن سلمة، عنه، عن القاسم بن محمد، مرسلاً.

وتابعه عليه: عبدالرزاق الصنعاني.

وخالفه: **فضيل بن عياض، فرواه عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، موصولاً.**

وتابعه عليه: مروان بن عبيد.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن عبيد الله، واستدل على ذلك بقصر حماد بن سلمة للإسناد، **فقال:" جمِيعًا صحِيحان قصّر حمّادٌ وجودهُ غيرُهُ"**.

يريد أن حماد بن سلمة أرسله فقصر، وأما فضيل بن عياض ومن تابعه فقد وصلوه.

الحديث السادس :

قال ابن أبي حاتم:" وسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ؛ رَواهُ أبو سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ. قُلْتُ: ورَواهُ آدَمُ، فَقَالَ: عَنْ عَلِيّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ، قَالَ:" يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الجنة جُرْدًا[٨٠] مُرْدًا[٨١] مُكَحَّلِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ. أَبْنَاءَ ثَلاثٍ وثَلاثِينَ". قُلْتُ لأَبِي: وأيهما الصَّحِيح؟ قَالَ: جَمِيعًا صحيحان، قصر أبو سَلَمَة"[٨٢].

تخريج الحديث :

الحديث مداره على حماد بن سلمة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، موصولاً.

أما الوجه الأول فيرويه عن حماد بن سلمة:

أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي: ولم أجد من أخرجه.

وتابعه عليه يحيى بن السكن: أخرجه ابن سعد في" الطبقات" (٢٨/١).

وأما الوجه الثاني فيرويه عن حماد بن سلمة:

آدم بن أبي إياس: ولم أجد من أخرجه.

وتابعه عليه كل من:

- **يزيد بن هارون**، أخرجه ابن أبي شيبة في" مصنفه" (١١٤/١٣رقم١٥٨٥٣)، وأحمد في" مسنده" (٣١٥/١٣رقم٧٩٣٣).

- **وعفان**، أخرجه أحمد في" مسنده" (٢١٠/١٤رقم٨٥٢٤)، وفي (٢٢٠/١٥-٢٢١رقم٩٣٧٥).

- **وروح**، أخرجه أحمد في" مسنده" (٥٣٢/١٦رقم١٠٩١٣).

- **وعبيد الله بن محمد بن أبي عائشة**، أخرجه ابن عدي في" الكامل" (١٩٨/٥)، والطبراني في" معجمه الأوسط" (٣١٨/٥رقم٥٤٢٢)، وفي" معجمه الصغير" (١٧/٢)، وأبو نعيم في" صفة الجنة" (ص ١٠٢رقم٢٥٥).

- **وهدبة بن خالد**، أخرجه ابن عدي في" الكامل" (١٩٨/٥)، وأبو نعيم في" صفة الجنة" (ص ١٠٢رقم٢٥٥)، وأبو الشيخ في" العظمة" (١٠٩٦/٣-١٠٩٧رقم٥٩٤).

- **والحسن بن سفيان**، أخرجه أبو نعيم في" صفة الجنة" (ص ١٠٢رقم٢٥٥).

تراجم الرواة :

مدار الحديث:

حماد بن سلمة بن دينار البصري.

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

راوي الوجه الأول:

أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي – بفتح المثناة وضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة-. ثقة ثبت(٨٣).

راوي الوجه الثاني:

آدم بن أبي إياس عبدالرحمن العسقلاني. ثقة عابد(٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن حماد بن سلمة على وجهين:

فرواه أبو سلمة التبوذكي، عنه، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

وتابعه عليه: يحيى بن السكن.

وخالفه: آدم بن أبي إياس، فرواه عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، موصولاً.

وتابعه عليه: يزيد بن هارون، وعفان، وعبيد الله بن محمد بن أبي عائشة، وهدبة بن خالد، والحسن بن سفيان، جميعهم رووه عن حماد، به موصولاً.

قال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد بن سلمة، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد"(٨٥).

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن حماد بن سلمة، واستدل على ذلك بقصر أبي سلمة للإسناد، **فقال**:" **جَمِيعًا صحيحان، قصر أبو سَلَمَة**". يريد أن أبا موسى بن إسماعيل التبوذكي أرسله فقصر، وأما آدم ومن تابعه فقد وصلوه.

الحديث السابع :

قال ابن أبي حاتم:" وسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ؛ رَواهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، وغَيْرُهُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وائِلٍ، عَنْ عبداللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:" لا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ". ورَواهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وائِلٍ، عَنْ عبداللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:" لا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ". ورَواهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وائِلٍ، عَنْ عبداللهِ مَوقُوفًا، أَيُّهُمَا أَصَحُّ ؟

قَالَ: جَمِيعًا صحيحان ولكن عَاصِم قصر به"[٨٦].

تخريج الحديث :

الحديث مداره على أبي وائل شقيق بن سلمة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو وائل، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعا.

الوجه الثاني: أبو وائل، عن عبدالله بن مسعود، موقوفا.

أما الوجه الأول فيرويه الأعمش، ويرويه عنه:

- **عبيد الله بن موسى**: أخرجه الدارمي في" سننه" (٢/٢٨٢)، والشاشي في" مسنده" (٢/٥٢ و٥٣رقم٥٤٠ و٥٤٢)، وأبو نعيم في" الحلية" (٤/١٠٧)، وفي (٧/٣٦٤).

- **أبو معاوية.**

- **عيسى بن يونس.**

- **سفيان بن عيينة.** أخرج روايتهم مسلم في" صحيحه" (٤/١٧١٨ رقم٢١٨٤).

- **إسحاق بن يوسف الأزرق.** أخرجه أحمد في" مسنده" (٦/٢٥ رقم٣٥٦٠).

- **شعبة**. أخرجه الطيالسي في" مسنده" (٢٠٧/١رقم٢٥٥)، وأحمد في" مسنده" (٢٤٨/٧ و٤١٤ و٤٢٩رقم٤١٩١ و٤٤٠٧ و٤٤٢٤)، والشاشي في " مسنده" (٥٢/٢ و٥٣رقم٥٤١ و٥٤٣)، والطحاوي في" شرح مشكل الآثار" (٤٠/٥رقم١٧٨٨).

- **وكيع**.
- **عبدالواحد**. أخرجهما أبو يعلى في" مسنده" (١٤١/٩رقم٥٢٢٠).

جميعهم عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، به مرفوعاً.

وتابع الأعمشَ على هذا الوجه، منصور:

أخرجه البخاري في" صحيحه" (٨٥/١١رقم٦٢٩٠)، ومسلم في " صحيحه" (١٧١٨/٤رقم٢١٨٤)، كلاهما من طريق: جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، به مرفوعاً.

وأما الوجه الثاني فيرويه جرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، موقوفا. ولم أجد من أخرجه.

ورواه عن جرير بن حازم كل من:

- **ابن وهب**: أخرجه الطحاوي في" شرح مشكل الآثار" (٤١/٥رقم ١٧٩٠).

- **أبو عاصم**: أخرجه الخطيب في" تاريخه" (١٥٨/٨).

كلاهما عن جرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة، عن زر أوعن أبي وائل، عن ابن مسعود، به مرفوعاً.

ورواه غير جرير بن حازم عن عاصم بن بهدلة وقال: عن أبي وائل، عن ابن مسعود، مرفوعاً، وهم:

- **حماد بن زيد**: أخرجه أحمد في" مسنده" (٤٠٣/٧رقم٤٣٩٥)، وأبو يعلى في" مسنده" (٥٠/٩رقم٥١١٤)، والطحاوي في" شرح مشكل الآثار" (٤٠/٥رقم١٧٨٩).

- **وأبو بكر بن عياش**. أخرجه أحمد في" مسنده" (٧/٤٣٥رقم ٤٤٣٦).
- **وسليمان بن طرخان**.
- **والمسعودي**: أخرجهما الطبراني في" معجمه الكبير" (١٠/ ١٨٩ رقم١٠٤١٩ و١٠٤٢٠).
- **وشيبان: أخرجه** الشاشي في" مسنده" (٢/٥١رقم٥٣٨).

تراجم الرواة

مدار الحديث:

أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي.

قال ابن معين: ثقة لا يُسأل عن مثله(٨٧).

راوي الوجه الأول:

سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الكوفي الأعمش.

قال الذهبي: أحد الأئمة الثقات، ما نقموا عليه إلا التدليس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال:" حدثنا" فلا كلام، ومتى قال" عن" تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان ؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال.

وذكره الحافظ في ثاني طبقات المدلسين، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح ؛ لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة(٨٨).

راوي الوجه الثاني:

عاصم بن بهدلة ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ.

وثقه جماعة، وتكلم فيه آخرون من جهة حفظه، ولكن مع ذلك قال البزار: لا نعلم أحداً ترك حديثه، مع أنه لم يكن بالحافظ. وقال الذهبي: هو في

الحديث دون الثبت، صدوق يهم .. وهو حسن الحديث. وقال ابن رجب: ثقة، إلا أن في حفظه اضطراباً. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون. والذي يظهر – والله أعلم-، أنه صدوق حسن الحديث، ما لم يخالف[٨٩].

الحكم على الحديث :

الحديث اختلف فيه عن أبي وائل شقيق بن سلمة على وجهين:

فرواه عبيد الله بن موسى، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

وتابعه عليه: منصور بن المعتمر.

وخالفه: **عاصم بن بهدلة** – في وجه عنه – **فرواه عن جرير بن حازم، عنه، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، موقوفاً**.

ورواه: ابن وهب، وأبو عاصم، عن جرير، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش أو عن أبي وائل، عن ابن مسعود، به مرفوعاً. هكذا بالشك.

قال الخطيب:" وهو غريب من حديث عاصم، تفرد به جرير عنه"[٩٠].

وقال الدارقطني:" والحديث عن أبي وائل أشبه بالصواب؛ لأن منصور، والأعمش روياه عن أبي وائل، عن عبدالله"[٩١].

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن أبي وائل، واستدل على ذلك بقصر عاصم للإسناد، فقال:" جَمِيعًا صحيحان ولكن عَاصِم قصر به". يريد أن عاصم بن بهدلة أوقفه فقصر، وأما الأعمش، فقد رفعه. ومما يؤكد ذلك مجيء الوجه الآخر عن جرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، به مرفوعاً كرواية الأعمش.

الحديث الثامن :

قال ابن أبي حاتم:" وسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَواهُ وكيع، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ الْجُمَحِيّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبيهِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:" إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ يَبْغَضُ الْبَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ كَمَا يَتَخَلَّلُ الْبَقَرُ بِلِسَانِهَا[٩٢]".

فَقُلْتُ لأَبِي : أَلَيْسَ حَدَّثْتَنَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، وسَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ بِشْرِ بْنِ عَاصِمٍ الثَّقَفِيّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبداللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيّ ﷺ. فَقَالَ : نَعَمْ. وقال : جَمِيعًا صحيحان، قصر وكيع"[٩٣].

تخريج الحديث :

الحديث مداره على نافع بن عمر الجمحي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، به.

الوجه الثاني: نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به.

أما الوجه الأول، فيرويه وكيع:

أخرجه في" الزهد" (٢/٥٧٥رقم٣٠٢).

وتابعه على هذا الوجه: أبو قتيبة:

أخرجه ابن أبي الدنيا في" الصمت" (ص ٦٠٩رقم٧٢٨).

كلاهما – وكيع، وأبو قتيبة–، عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، به مرسلاً.

وأما الوجه الثاني: فيرويه كل من:

١- **أبو الوليد الطيالسي** – هشام بن عبدالملك –.

٢- **سعيد بن سليمان**، أخرج روايتهما: ابن أبي حاتم في" العلل" (٦/٣٠٥ – ٣٠٧رقم٢٥٤٧).

٣- **يزيد بن هارون،** أخرجه ابن أبي شيبة في" مصنفه" (٩/ ١٥رقم ٦٣٤٨) [٩٤]، وأحمد في" مسنده" (١١/١٠١رقم٦٥٤٣)، والبيهقي في" الشعب" (٩/٢٤٣-٢٤٤رقم٤٦١٨) — وقرنه بسريج بن النعمان-.

٤- **أبو كامل المظفر بن مدرك.**

٥- **يونس بن محمد،** أخرج روايتهما: أحمد في" مسنده" (١١/٣٧٠ – ٣٧١رقم٦٧٥٨)، والبيهقي في" الشعب" (٩/٢٤٤رقم٤٦١٨).

٦- **محمد بن سنان الباهلي،** أخرجه أبو داود في" سننه" (٥/٢٧٤ رقم٥٠٠٥).

٧- **عمر بن علي المقدمي،** أخرجه الترمذي في" جامعه" (٤/٥٣٣-٥٣٤رقم٢٨٥٣)، وفي" العلل الكبير" (٢/٨٧٢رقم٣٨٦)، والبزار في" مسنده" (٦/٤٢٢رقم٢٤٥٢)، وأبو الشيخ في" الأمثال" (ص ٣٥٤رقم٣٠٢).

٨- **خالد بن نزار الأيلي،** أخرجه الطبراني في" معجمه الأوسط" (٩/٢٧رقم٩٠٣٠)، والحاكم في" المعرفة" (ص ١٠٢).

٩- **سريج بن النعمان،** أخرجه الطبراني في" معجمه الأوسط" (٥/٢٠٥رقم٥٠٩١)، والبيهقي في" الشعب" (٩/٢٤٣-٢٤٤رقم٤٦١٨) [٩٥]-وقرنه بيزيد بن هارون-.

جميعهم عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به موصولاً، وجميعهم قالوا:" كما تتخلل الباقرة بلسانها"، عدا الترمذي فعنده" البقرة"، وأبي الشيخ فعنده" الأباقر".

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

نافع بن عمر بن عبدالله بن جميل الجمحي. ثقة ثبت[٩٦].

راوي الوجه الأول:

وكيع بن الجراح بن مليح الرُؤَاسي، أبو سفيان الكوفي.

ثقة حافظ عابد(٩٧).

راويا الوجه الثاني:

- **هشام بن عبدالملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي، البصري.** ثقة ثبت(٩٨).

- **سعيد بن سليمان الضبي.** ثقة حافظ(٩٩) .

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن نافع بن عمر على وجهين:

فرواه وكيع عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، مرسلاً. وتابعه عليه: أبو قتيبة ...

وخالفه أبو الوليد الطيالسي، وسعيد بن سليمان، فروياه عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، موصولاً.

وتابعهما كل من: **يزيد بن هارون، وأبو كامل المظفر بن مدرك، ويونس بن محمد، ومحمد بن سنان الباهلي،** وعمر بن علي المقدمي، **وخالد بن نزار،** وسريج بن النعمان، **جميعهم عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به.**

قال البزار:" وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عبدالله بن عمرو، ولا نعلم له طريقا عن عبدالله إلا هذا الطريق"(١٠٠).

وقال الطبراني:" لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرد به: نافع بن عمر"(١٠١).

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن نافع بن عمر، واستدل على ذلك بقصر وكيع للإسناد، فقال:" **جَمِيعًا صحيحان، قصر وكيع.**".

يريد أن وكيعاً أرسله فقصر، وأما أبو الوليد الطيالسي، وسعيد بن سليمان، فقد وصلاه بذكر عبدالله بن عمروفيه.

قال الترمذي:" **سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: إن نافع بن عمر يقول: عن عبدالله بن عمرو، ومرة يقول: أراه عن عبدالله بن عمرو. قال محمد: وأرجو أن يكون محفوظاً**"[١٠٢].

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بالشيخ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرواة الموصوفون بسعة الحديث :

الراوي الأول: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

روى عن: أنس، والحسن البصري، وسعيد المسيب وغيرهم، وعنه: أبان العطار، وأيوب السختياني، وهشام الدَّسْتَوائيّ وغيرهم.

متفق على توثيقه وجلالته، وثناء الأئمة علي حفظه وعلمه كثير، **وصفه بسعة الرواية:**

- **أبو حاتم فقال:**" قتادة كان واسع الحديث، وأحفظهم سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط، ثم هشام، ثم همّام".

- **وأبو زرعة،** فقال:" وفي حديث قتادة مثل ذا كثيرٌ؛ يحدث بالحديث عن جماعة".

وهو كثير الإرسال ويدلس، وقال شعبة:كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: حدثنا، وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال فلان، وقال الذهبيّ:حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدّثين..، وهو حجة بالإجماع إذا بيّن السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحدٌ في صدقه وعدالته وحفظه..، حتى روي عن طاووس بن كيسان أنه كان إذا جاءه قتادة يسأله عن شيء، فرَّ منه وتركه؛ بسبب قوله في القدر. لكن قال الذهبي: ومع هذا الاعتقاد الرديء، ما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله.

وكان معروفا بالتدليس وصفه به شعبة، وغيره، حتى قال الذهبي: كان قتادة معروفاً بالتدليس. ولهذا ذكره العلائي، وابن حجر في ثالثة طبقات المدلسين. توفي سنة سبع أو ثمان عشرة ومائة، وروى له الجماعة(١٠٣).

الراوي الثاني: أبو إسحاق عمرو بن عبدالله الهمداني، السبيعي – بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة-.

روى عن: الأسود بن يزيد النخعي، وعمرو بن ميمون الأودي، وعنه: سفيان الثوري، وشعبة، وغيرهم.

متفق على توثيقه وجلالته، غير أنه كبر وتغير حفظه، وكان ربما دلس، **وصفه بسعة الرواية:**

- **أبو حاتم فقال:**" ثقة وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، ويشبه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال، وقال أيضاً: كان أبو إسحاق واسع الحديث.

- **ابن تيمية، فقال:**" ... وأما البخاري فصححه من طريق أخرى؛ لأن أبا إسحاق كان الحديث يكون عنده عن جماعة، يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة، كما كان الزهري يروي الحديث عن سعيد بن المسيب وتارة عن أبي سلمة وتارة يجمعهما، فمن لا يعرفه فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، يظن بعض الناس أن ذلك غلط، وكلاهما صحيح، وهذا باب يطول وصفه".

قال أبو حاتم: وقال عيسى بن يونس بن أبي إسحاق : قال لي شعبة:لم يسمع جدك من الحارث إلا أربعة أحاديث، قلت: ما علمك ؟ قال: هو قال لي، وقال يعقوب الفسويُّ: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: سمعت حميد الرؤاسي يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبي إسحاق بعد ما اختلط..وقال الذهبيّ : من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلاّ أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلاً، وقال العلائيُّ: أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج به.

ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، فاحتجوا به مطلقاً، وذلك يدلُ على أنه لم يختلط في شيء من حديثه،.. وقال ابن حجر: ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة، وقال مرة : أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه . وذكره في ثالثة طبقات المدلسين، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

وقد ترجمه الدكتور خالد باسمح ترجمة موسعة، وحقق ما قيل في تدليسه واختلاطه، وتعقب ابن حجر بقوله:" وبان لي أيضاً أن أبا إسحاق ليس مكثراً من التدليس، بل هو قليل في روايته، وليس حقه أن يوضع في الثالثة، بل هو من أهل المرتبة الثانية على تقسيم العلائي، وابن حجر – إلى أن قال :–وبناء على ما سبق فعنعنة أبي إسحاق لا تدل على التدليس إلا بقرائن. روى له الجماعة، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك(١٠٤).

المطلب الثاني: أن يكون الشيخ ثقة واسع الحديث

الحديث التاسع :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن خِلاَسٍ، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: فِيمَنْ أدرَكَ

مِنْ صَلاة الصُّبْحِ ركعةً قبل أن تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فطَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلْيُصَلِّي إليها أُخرى. فقلتُ له: ما حالُ هذا الحديثِ؟

قال أبي: هذا قد روى هذا الحديثَ(١٠٥) معاذُ بنُ هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عَزْرَة بن تميم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. ورواه هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مِثلَهُ .

قال أبي: أَحْسَبُ الثلاثةَ كلُّها صِحاحٌ، وقتادةُ كان واسعَ الحديث، وأحفَظُهم: سعيدُ بنُ أبي عَروبة قبل أن يختَلِطَ، ثم هشامٌ، ثم همَّامٌ"(١٠٦).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على قتادة بن دعامة، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن خِلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: قتادة، عن عزرة بن تميم، عن أبي هريرة.

الوجه الثالث: قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نَهِيك، عن أبي هريرة.

أما الوجه الأول، فيرويه سعيد بن أبي عروبة.

أخرجه أحمد في" مسنده" (١٢/١٥٠رقم٧٢١٦)، وابن خزيمة في " صحيحه"(١٠٧)-كما في" إتحاف المهرة" (١٥/٦٤١رقم٢٠٠٥٣)-والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (١/٣٩٩)، وفي" شرح مشكل الآثار" (١٠/١٤٠رقم ٣٩٧٦).

وأما الوجه الثاني، فيرويه هشام الدستوائي.

أخرجه النسائي في" سننه الكبرى" (١/٢٥٩رقم٤٦٣)، والدارقطني في " سننه" (١/٣٨١ – ٣٨٢رقم٢).

وأما الوجه الثالث، فيرويه همام بن يحيى.

أخرجه أحمد في" مسنده" (٤٢١/١٣رقم٨٠٥٦)، وفي (٢٣٨/١٤رقم ٨٥٧٠)، وفي (٤٣٨/١٦رقم١٠٧٥١)، وابن خزيمة في" صحيحه" (٩٤/٢ رقم٩٨٦)، وابن حبان في" صحيحه" (٤٥٠/٤رقم١٥٨١)، والدارقطني في" سننه" (٣٨٢/١رقم٥ و٦)، والحاكم في" مستدركه" (٢٧٤/١).

وعند أحمد في الموضع الأول:" همام، حدثنا قتادة، عن بشير بن نَهِيك، عن أبي هريرة. قال همام: وجدت في كتابي: عن بشير بن نَهِيك، ولا أظنه إلا عن النضر بن أنس، عن بشير بن نَهِيك".

والحديث رواه البخاري في" صحيحه" (٤٥/٢ – ٤٦ و٦٧ رقم ٥٥٦ و٥٧٩) ، ومسلم في" صحيحه" (٤٢٤/١رقم٦٠٨)، من طريق بسر بن سعيد، والأعرج، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به .

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

تقدمت ترجمته في الرواة الموصوفين بسعة الحديث.

راوي الوجه الأول:

سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري.

ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

كذا قال الحافظ ابن حجر إنه كثير التدليس، والمعروف أنه مكثر من الإرسال لا التدليس، فقد ذكر النسائي أنه روى عن جماعة ولم يسمع منهم، قال العلائي: مشهور بالتدليس، وكان أيضا كثير الإرسال، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم[١٠٨].

راوي الوجه الثاني:

هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، أبو بكر البصري.

ثقة ثبت، رُمي بالقدر(١٠٩).

راوي الوجه الثالث:

همام بن يحيى بن دينار العوذي – بفتح المهملة، وسكون الواو، وكسر المعجمة- **أبو عبدالله، أو أبو بكر البصري.**

قال الذهبي: الإمام الحجة الحافظ، كان من أركان الحديث بالبصرة. وقال: وهمام ممن جاوز القنطرة، واحتج به أرباب الصحاح.

قال ابن حجر: ثقة ربما وهم.

والذي يظهر – والله أعلم –ثقة، وحديثه من كتابه أصح، وأما كلام يحيى بن سعيد فيه، وعدم تحديثه عنه، فقد قال ابن مهدي: ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى! لم يكن له به علم، ولا مجالسة.

وقد ورد ما يدل على أن يحيى تغير رأيه فيه، وكف عنه، قال عفان بن مسلم: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى يُنكره، فَكَفَّ يحيى بعدُ عنه.

وقال الفلاَّس: حدث ابن أبي عدي، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة بحديث، فأنكره يحيى بن سعيد، وقال: لم يصنع ابن أبي عروبة شيئاً. فقال عفان وكان حاضراً: حدثنا همام، عن قتادة، فسكت يحيى، فعجبنا من يحيى ؛ حيث يُحدثه ابن أبي عدي، عن سعيد، فينكره، وحيث حدَّثه عفان عن همام، فسكت.

قال الذهبي: قلت: هذا يدل على أن يحيى تغيَّر رأيه بأَخرة في همام، أو أنه لما رأى اتفاقهما على حديث اطمأن. وقال ابن المديني: ولم يكن ليحيى رأي فيه(١١٠).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن قتادة على ثلاثة أوجه:

فرواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خِلاس بن عمرو الهجري، عن أبي رافع نفيع الصائغ، عن أبي هريرة.

ورواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عزرة، عن أبي هريرة.

ورواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نَهِيك، عن أبي هريرة.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذه الأوجه كلها عن قتادة، واستدل على ذلك بكون قتادة واسع الحديث يحتمل منه ما لا يحتمل من غيره، **فقال:" أَحْسَبُ الثلاثةَ كلُّها صِحاحٌ، وقتادةُ كان واسعَ الحديث، وأحفَظُهم: سعيدُ بنُ أبي عَروبة قبل أن يختَلِطَ، ثم هشامٌ، ثم همَّامٌ".**

الحديث العاشر :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوص، عن أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْث، عن أبي بَصِير، عن أُبَيّ بن كعب، عن النبيّ ﷺ قال: أَثْقَلُ الصَّلاَةِ عَلَى المُنَافِقِينَ صَلاَةُ العِشَاءِ والفَجْرِ، ولَو يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوهُمَا ولَو حَبْوا، وإِنَّ الصَّفَّ الأَولَ لَعَلَى مِثْلِ صَفِّ المَلائِكَةِ... الحديثَ .

قال أبو محمد: ورواه شُعْبَةُ، والحجَّاجُ بن أَرْطاة، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصِير، عن أُبَيّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ. ورواه الثوريُّ، واختُلِف عنه:

فقال وكيع: عن الثوري. وقال غيرُه: عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصير، عن أبي بَصِير، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ [١١١].

ورواه زُهَيْر بن معاوية، وزكريَّا بن أبي زائدة، وجرير بن حازم، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصِير، عن أبيه، عن أُبَيٍّ، عن النبيّ ﷺ .

قال أبي: كان أبو إسحاق واسِعَ الحديث؛ يَحتَمِلُ أن يكونَ سمع من أبي بَصِيرٍ، وسمع مِنِ ابنِ أبي بَصِير، عن أبي بَصِير، وسمع من العَيْزار عن أبي بَصير.

قال أبو زرعة: وهِمَ فيه أبو الأَحْوص، والحديثُ حديثُ شُعْبَة.

قال أبي: وسمعتُ سُلَيمانَ بنَ حَرْب؛ قال: أخبرني وهْب بن جرير؛ قال: قال شُعْبَة: أبو إسحاق قد سمع من عبدالله بن أبي بَصِير ومن أبي بَصِير كِلاهُما، هذا الحديثَ"(١١٢).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على أبي إسحاق، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب.

أما الوجه الأول، فيرويه أبو الأحوص:

أخرجه ابن أبي شيبة في" مصنفه" (٣٣٢/١ (١١٣) و٣٧٩) – ومن طريقه: الحاكم في" مستدركه" (٢٤٨/١ – ٢٤٩)-، ويعقوب بن سفيان في" المعرفة" (٦٤١/٢) – ومن طريقه: البيهقي في" سننه" (٦٨/٣)-، والبخاري في" التاريخ الكبير" (٥١/٥) تعليقًا، وعبدالله بن أحمد في" زوائده" (١٩٥/٣٥رقم٢١٢٧٣) – ومن طريقه: الضياء في" المختارة" (٤٠٣/٣-٤٠٤رقم١٢٠١)-، والبيهقي في" سننه" (٦٨/٣).

وأما الوجه الثاني، فيرويه كل من:

- **شعبة**، أخرجه أبو داود الطيالسي في" مسنده" (٤٤٩/١رقم٥٥٦) – ومن طريقه: البيهقي في" سننه" (٦٧/٣)-، وأحمد في" مسنده" (١٨٨/٣٥رقم ٢١٢٦٥) – ومن طريقه: الضياء في" المختارة" (٣٩٩/٣رقم١١٩٧)-، والدارمي في" مسنده" (٢٩١/١)، وأبو داود في" سننه" (٣٧٥/١ – ٣٧٦رقم ٥٥٤)، وابن خزيمة في" صحيحه" (٣٦٧/٢رقم١٤٧٧)، وابن حبان في" صحيحه" (٤٠٥/٥رقم٢٠٥٦)، والحاكم في" مستدركه" (٢٤٩/١)، والبيهقي في" سننه" (٦٧/٣ و٦٨).

- **والحجاج بن أرطاة**، أخرجه عبدالله بن أحمد في" زوائده" (١٩٥/٣٥رقم ٢١٢٧٢).

- **والثوري، واختلف عنه:**

فرواه وكيع، عن الثوري – كرواية شعبة-، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي نصير، عن أبي بن كعب. أخرجه عبدالرزاق في" مصنفه" (٥٢٣/١ – ٥٢٤رقم٢٠٠٤)، وأحمد في" مسنده" (١٩١/٣٥ رقم٢١٢٦٦)، والبخاري في " التاريخ الكبير" (٥٠/٥ – ٥١) من طريق وكيع، عن الثوري.

والحاكم في" مستدركه"(٢٤٨/١) من طريق: الحسين بن حفص، وأبي حذيفة، وعبدالصمد بن حسان، والأشجعي، والنعمان بن عبدالسلام.

جميعهم عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.

وخالفهم جميعاً: أبو إسحاق الفزاري، فرواه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبيٍّ، به. أخرجه الحاكم في " مستدركه" (٢٤٨/١).

وأما الوجه الثالث، فيرويه كل من:

- **زهير بن معاوية**. أخرجه الطيالسي في" مسنده" (٤٤٩/١رقم٥٥٦) تعليقاً، والدارمي في" مسنده" (٢٩١/١)، وابن خزيمة في" صحيحه" (٢/ ٣٦٦رقم ١٤٧٦)، وعبدالله بن أحمد في" زوائده" (١٩٣/٣٥ و١٩٤رقم٢١٢٦٩ – ٢١٢٧٠)، والبيهقي في" سننه" (٦٨/٣)، والضياء في" المختارة" (٤٠١/٣ –٤٠٢رقم١١٩٩).

- **زكريا بن أبي زائدة. أخرجه البخاري في" التاريخ الكبير" (٥١/٥)، والحاكم في" مستدركه" (٢٤٨/١) كلاهما تعليقًا.**

- **جرير بن حازم. أخرجه البخاري في" التاريخ الكبير" (٥١/٥) تعليقًا، وعبدالله بن أحمد في" زوائده" (١٩٤/٣٥رقم٢١٢٧١)، والضياء في" المختارة" (٤٠٣/٣رقم١٢٠٠٨).**

- **يونس بن يزيد. أخرجه الضياء في" المختارة" (٣٩٧/٣-٣٩٨رقم١١٩٥ و١١٦٩).**

- **شعبة. أخرجه عبدالله بن أحمد في" زوائده" (١٩٢/٣٥رقم ٢١٢٦٧)،** والنسائي في" سننه" (١٠٤/٢ – ١٠٥رقم٨٤٣)، وابن حبان في" صحيحه" (٤٠٦/٥رقم٢٠٥٧)، والحاكم في" مستدركه" (٢٤٨/١)، والبيهقي في" سننه" (٦٨/٣)، من طريق: خالد بن الحارث، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبيه، عن أبي بن كعب، به.

وأخرجه الحاكم في" مستدركه" (٢٤٩/١)، والبيهقي في" سننه" (٦٨/٣)، من طريق: يحيى بن سعيد، عنه، به.

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

أبو إسحاق عمرو بن عبدالله الهمداني، السبيعي– بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة–، تقدمت ترجمته في الرواة الموصوفين بسعة الحديث.

راوي الوجه الأول:

أبو الأحوص سلّام بن سليم الحنفي، مولاهم، الكوفي، متفق على توثيقه. قال ابن معين: ثقة متقن. وقال أحمد: أبو الأحوص أثبت من عبدالرحمن بن مهدي-يعني: في حديث شعبة-. وقال ابن حجر: ثقة متقن، صاحب حديث(١١٤).

راويا الوجه الثاني:

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، مجمع على ثقته وإمامته، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث(١١٥).

حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي ، اختلف فيه والذي يظهر من حاله – والله أعلم – أنه ضعيف الحديث، كما نقله النووي عن الجمهور، وأما الرواية عن أحمد، وابن خراش، والخطيب، ففيه وصف له بالحفظ، ولكنه مع عدم اتقان، وهذا لا يتنافى مع تضعيفه. بدلالة قول أحمد لما قيل له: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة. وأيضاً تضعيفه في روايات أخر، وقوله: لا يحتج به. فهو يكتب حديثه للاعتبار.

ووصفه بالتدليس: ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن معين، وابن خِراش، وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والبزار، وابن خزيمة، وابن حبان، والساجي، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، والخليلي، والذهبي، وابن حجر، والعلائي، والمقدسي. وجعله ابن حجر في رابعة طبقاته، وهم من اتُفِق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل(١١٦).

رواة الوجه الثالث:

زهير بن معاوية بن حُديج، أبو خيثمة الجعفي، متفق على توثيقه، إلا أن سماعه من أبي إسحاق كان بعد اختلاطه؛ ولذا ليَّن الأئمة حديثه عنه. قال

الترمذي:" وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه منه بأخرة"(١١٧).

زكريا بن أبي زائدة خالد، الهمداني. ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بآخره(١١٨).

جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، أبو النضر البصري. قال ابن رجب: ثقة متفق على تخريج حديثه. وقال الذهبي: ثقةٌ لما اختلط حجبه ولده. وقال أيضاً: أحد الأئمة الكبار الثقات. وقال ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه. أما أوهامه فقد قال الذهبي في السير: اغتفرت أوهامه في سعة ما روى(١١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن أبي إسحاق على ثلاثة أوجه:

فرواه: **أبو الأحوص، والثوري** – في المرجوح عنه–، **عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب.**

ورواه: **شعبة بن الحجاج** – في وجه عنه–، **والحجاج بن أرطاة، والثوري** – في الراجح عنه–، **عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب.**

ورواه: زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وجرير بن حازم، **ويونس بن يزيد، وشعبة** – في وجه عنه–، **عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبيه، عن أبي بن كعب.**

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذه الأوجه كلها عن أبي إسحاق، واستدل على ذلك: بأن أبا إسحاق واسع الحديث، يحتمل حاله سماع هذه الأوجه كلها، بقوله:" كان أبو إسحاق واسِعَ الحديث؛ يَحتَمِلُ أن يكونَ سمع من أبي بَصِيرٍ، وسمع مِنِ ابنِ أبي بَصِير، عن أبي بَصِير، وسمع من العَيْزار عن أبي بَصير".

ووافقه على تصحيح هذه الأوجه كلها:

محمد بن يحيى الذهلي، فقد نقل عنه البيهقي قوله:" كلها محفوظة"(١٢٠).

ووافقه على تصحيح الوجهين الأخيرين – الثاني، والثالث-:

أبو زرعة؛ وذلك في نص المسألة لما وهَّمَ أبا الأحوص في روايته للحديث بالوجه الأول وجعله: عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب. وترجيحه لرواية شعبة، بقوله:" **وهِمَ فيه أبو الأَحْوص، والحديثُ حديثُ شُعْبَة**".

وصحح علي بن المديني سماع أبي إسحاق للحديث من أبي بصير، ومن عبدالله بن أبي بصير، بقوله:" قد سمع أبو إسحاق من عبدالله بن أبي بصير، ومن أبيه أبي بصير"(١٢١).

وخرّج البيهقي عن ابن المديني أيضًا قوله:" أبو بصير وابن أبي بصير سمعا الحديث من أُبيّ بن كعب جميعًا"(١٢٢).

وأما يحيى بن معين فقد ذكر الاختلاف في الحديث، ورجح رواية شعبة – الوجه الثاني-، على رواية زهير بن معاوية – الوجه الثالث-، فقال:" والقول قول شعبة؛ هو أثبت من زهير"(١٢٣).

وهذا الاختلاف إنما هو في سماع أبي إسحاق للحديث على هذه الأوجه كلها، فمرة يرويه عن العيزار بن حريث، وأخرى عن أبي بصير، وثالثة عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبيه.

وأما صحة الحديث فقال الحاكم:" وقد حكم أئمة الحديث: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم، لهذا الحديث بالصحة". ونقل عن علي بن المديني قوله:" وما أرى الحديث إلا صحيحًا"(١٢٤).

الحديث الحادي عشر :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بنُ سعيد، ووكيع، وابن المبارك:

فأما يحيى، وابن المبارك، وشَبَابَة، فإنهم قالوا: عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرِيَة: أنه دخل عليها وهي صائِمَة يوم الجُمعَة، فقال: أَصُمْتِ أَمْسِ؟، قالت: لا ... وذكر الحديثَ .

وأما وكيع فقال: عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على جُويرِيَة.

وروى هذا الحديثَ سعيدُ بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على جُويرِيَة.

ورواه هَمَّام، فقال: عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرِيَة: أن النبيَّ ﷺ دخلَ عليها. تابعَ شُعْبَةَ ...

قال أبو محمد: ورواه سعيدُ بن بشير فقال: عن قَتادة، عن عَيَّاش بن عبدالله، عن أبي قَتادة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صَوم يوم الجُمُعَة فَرْدًا ؟

وقال أبي: كلُّها صِحاحٌ، ما خلا حديثَ سعيد بن بشير، فإنما هو : عَيَّاش، عن أبي قَتادة العَدَويّ، قولَه. وإنما قُلنا: إنها صِحاحٌ كلُّها؛ لأن شُعْبَة قد تابع هَمَّاماً.

أما من قال: قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو: فإن ابنَ أبي عَروبة حافظٌ لحديث قَتادة، وقال: تابَعَني عليه مَطَر...

وأما حديثُ شُعْبَة: فإنَّ ابنَ المبارك ويحيى بن سعيد أعلَمُ بحديث شُعْبَة من وكيع.

وقال أبو زرعة: حديثُ قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرِيَة صحيحٌ. وحديثُ سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو أيضًا صحيحٌ... وفي حديث

قَتادة مثلُ ذا كثيرٌ؛ يُحَدِّث بالحديث عن جَماعة. وحديثُ سعيد بن بشير لا أحفَظُه"(١٢٥).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على قتادة، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية.

الوجه الثاني: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو.

الوجه الثالث: قتادة، عن عيّاش بن عبدالله، عن أبي قتادة.

أما الوجه الأول، فيرويه شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد بن الجعد:

أما شعبة فقد اختلف عنه، فرواه كل من:

(١) **يحيى بن سعيد**: أخرجه البخاري في"صحيحه" (٢٧٣/٤رقم١٩٨٦).

(٢) **عبدالله بن المبارك**: لم أقف على من أخرجه من طريقه.

(٣) **شبابة بن سوار**: أخرجه ابن أبي شيبة في" مصنفه" (٤٤/٣-٤٥)-ومن طريقه: أبو يعلى في" مسنده" (٤٨٧/١٢ – ٤٨٨رقم٧٠٦٤)-، وابن سعد في" الطبقات" (٨٥/٨).

(٤) **وكيع**، أخرجه أحمد في" مسنده" (٣٣٧/٤٤رقم٢٦٧٥٥)، وإسحاق بن راهويه في"مسنده" (٢٥٣/٤رقم٢٠٧٦)، إلا أنه عند إسحاق قال: عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب: أن النبي ﷺ دخل على جويرية.

(٥) **محمد بن جعفر** – غندر-: أخرجه البخاري في" صحيحه" (٢٧٣/٤ رقم ١٩٨٦).

(٦) **حجاج بن محمد المصيصي**: أخرجه أحمد في" مسنده" (٤١٢/٤٥ رقم٢٧٤٢٢) – مقروناً بغندر-.

(٧) **أبو داود الطيالسي**: أخرجه في" مسنده" (١٩٤/٣رقم١٧٢٨).

(٨) **النضر بن شميل**: أخرجه إسحاق في" مسنده" (٢٥٢/٤رقم٢٠٧٥).

(٩) **عثمان بن عمر**: أخرجه عبد بن حميد في" المنتخب" (٢٥٥/٣رقم١٥٥٥).

(١٠) **عبدالصمد بن عبدالوارث**: أخرجه الطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٧٨/٢).

(١١) **عبدالرحمن بن زياد**: أخرجه الطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٧٨/٢).

(١٢) **عمرو بن مرزوق**: أخرجه البيهقي في" سننه" (٣٠٢/٤).

كلهم قالوا: عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية، به.

وخالفهم: بقية، فقال: عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن صفية. أخرجه الحاكم في" معرفة علوم الحديث" (ص ١٥١)، وذكره الدارقطني في " العلل" (٢٩٢/١٥رقم٤٠٣٧).

وأما همام بن يحيى فرواه عنه كل من:

(١) **محمد بن كثير**.

(٢) **وحفص بن عمر**. أخرج روايتهما أبو داود في"سننه" (٨٠٦/٢رقم٢٤٢٢).

(٣) **عفان بن مسلم**. أخرجه ابن سعد في" الطبقات" (٩٤/٨)، وأحمد في" مسنده" (٤١٣/٤٥رقم٢٧٤٢٥)، والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٧٨/٢)، والمزي في" تهذيب الكمال" (٦١/٣٣رقم٧٢١٧).

(٤) **بهز**. أخرجه أحمد في" مسنده" ٣٣٨/٤٤رقم٢٦٧٥٦).

(٥) **عبدالصمد بن عبدالوارث**. أخرجه أبو يعلى في" مسنده" (٤٩٠/١٢رقم٧٠٩٥)، والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٧٨/٢).

(٦) **هدبة بن خالد القيسي**. أخرجه أبو يعلى في" مسنده" (٤٩٠/١٢رقم٧٠٦٦).

وأما حماد بن سلمة: فأخرج روايته الطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٧٨/٢).

وأما حماد بن الجعد: فأخرج روايته المزي في" تهذيب الكمال" (٢٧١/٢رقم)، وابن حجر في" تغليق التعليق" (٢٠٣/٣).

وأما الوجه الثاني، فيرويه سعيد بن أبي عروبة، ومطر الورّاق:

أما رواية سعيد:

فأخرجها ابن أبي شيبة في" مصنفه" (٣٠١/٢رقم٩٢٤١)، وإسحاق في " مسنده" (٢٥٥/٤ – ٢٥٦رقم٢٠٧٩)، وأحمد في" مسنده" (٣٨٤/١١-٣٨٥رقم٦٧٧١)، وعبدالله بن أحمد في" العلل" (١٥٣/٢)، والنسائي في" سننه الكبرى" (٢٠٧/٣رقم٢٧٦٦)، والبزار في" مسنده" (٣٤١/٦رقم٢٣٥٠)، وابن خزيمة في"صحيحه" (٣١٦/٣رقم٢١٦٢)، وابن حبان (٣٧٥/٨ – ٣٧٦رقم٣٦١١)، والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٧٨/٢).

قال البزار عقبه:" وهذا الحديث خالف فيه سعيد شعبة . فقال شعبة : حدثناه قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية. وقال سعيد : أما ما حفظت أنا ومطرف، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ".

وأما رواية مطر:

فذكرها أحمد في" مسنده" (٣٨٤/١١-٣٨٥رقم٦٧٧١)، والبزار في " مسنده" (٣٤١/٦رقم٢٣٥٠)، عقب رواية سعيد بن أبي عروبة.

ورواه معمر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

أخرجه عبدالرزاق في" مصنفه" (٢٨٠/٤رقم٧٨٠٤).

وأما الوجه الثالث، فيرويه سعيد بن بشير:

أخرجه الطبراني في" مسند الشاميين" (٥٠/٤رقم٢٧٠٣).

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، تقدمت ترجمته في الرواة الموصوفين بسعة الحديث.

راويا الوجه الأول:

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري ،تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

همام بن يحيى بن دينار العَوذِي – بفتح المهملة، وسكون الواو، وكسر المعجمة-**أبو عبدالله، أو أبو بكر البصري**، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

راوي الوجه الثاني:

سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

راوي الوجه الثالث:

سعيد بن بشير الأزدي مولاهم، أبو عبدالرحمن أو أبو سلمة الشامي.

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروى عن قتادة المنكرات. وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه. قال ابن حجر: ضعيف[١٢٦].

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن قتادة على ثلاثة أوجه:

فرواه شعبة، وهمام، وحماد بن سلمة، وحماد بن الجعد، عنه، عن أبي أيوب الأزدي، عن جويرية.

ورواه سعيد بن أبي عروبة، ومطر الوراق، ومعمر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو، إلا أن معمرا أرسله.

ورواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن عياش بن عبدالله، عن أبي قتادة.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذه الأوجه كلها عن قتادة، عدا الوجه الثالث، واستدل على ذلك بكون شعبة قد توبع، فقال:" كلُّها صِحاحٌ، ما خلا حديثَ سعيد بنِ بشير، فإنما هو : عَيَّاش، عن أبي قَتادة العَدَويِّ، قولَه. وإنما قُلنا: إنها صِحاحٌ كلُّها؛ لأن شُعْبَة قد تابع هَمَّاماً".

ووافقه أيضا أبو زرعة فحكم بصحة الأوجه كلها عدا الوجه الثالث، واستدل على ذلك بكون قتادة واسع الحديث يحدث بالحديث عن جماعة، فقال:" حديث قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية، صحيح. وحديث سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو، أيضاً صحيح. وفي حديث قَتادة مثلُ ذا كثيرٌ؛ يُحَدِّث بالحديث عن جَماعة. وحديث سعيد بن بشير لا أحفظه".

وقد صحّح الوجه الأول- رواية شعبة ومن معه – **البخاري، ورجّحه الدارقطني** على رواية ابن أبي عروبة، ومطر، فقال:" وقول شعبة ومن تابعه أشبه"(١٢٧).

وقد رجح ابن حجر طريق: شعبة أيضاً؛ وقال:" واتفق شعبة وهمام، عن قتادة على هذا الإسناد، وخالفهما سعيد بن أبي عروبة ... والراجح طريق شعبة؛ لمتابعة همام وحماد بن سلمة له، وكذا حماد بن الجعد، ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً، فإن معمرا رواه عن قتادة، عن سعيد بن المسيب أيضا لكن أرسله"(١٢٨).

وأما طريق: بقية، عن شعبة فقد سئل عنه أبو حاتم فقال: " إنَّما هو عن أبي أيوب العتكي عن جُويرية ..." [١٢٩].

وكذلك خطّأه الحاكم، فقال:" صحّف بقية بن الوليد في ذكر صفية، ولم يتابع عليه، والحديث عند يحيى بن سعيد، وغندر، والناس عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب العتكي، عن جويرية بنت الحارث، عن النبي ﷺ نحوه" [١٣٠].

ووهّم الدارقطني أيضا بقية في هذه الرواية، حيث خالف جميع أصحاب شعبة الثقات، وهو ضعيف. [١٣١] بقوله:" وقال بقية: عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن صفية. ووهم فيه. وإنما هو : عن جويرية" [١٣٢].

الحديث الثاني عشر :

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديث اختلف على أبي إسحاق الهمداني، رواه زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود.

وروى الثوري وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأَحوص، عن عبدالله أنه قال:" من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض ... وذكر الحديث.

فسمِعتُ أبِي يقول: كلاهما صحيحان؛ كان أبو إسحاق واسع الحديث" [١٣٣].

تخريج الحديث:

الحديث مداره على أبي إسحاق، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود.

أما الوجه الأول، فيرويه زهير بن معاوية:

أخرجه البيهقي في" سننه" (٦/٢٠٩) من طريق: يحيى بن يحيى النيسابوري.

وأخرجه الدارمي في" سننه" (٣٤٢/٢)، عن محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في" معجمه الكبير" (١٤٨/٩رقم٨٧٤٣)، من طريق: محمد بن كثير، والبيهقي في" سننه" (٢٠٩/٦)، والخطيب البغدادي في" الفصل للوصل" (٩٥٨/٢)، من طريق: يحيى بن سعيد القطان.

ثلاثتهم – الفريابي، وابن كثير، والقطان-، **عن الثوري**.

وأخرجه الخطيب البغدادي في" الفصل للوصل" (٩٥٦/٢)، من طريق: **عبيد الله بن موسى العبسي، وأبي كامل المظفر بن مدرك، كلاهما عن إسرائيل**.

كلاهما – الثوري، وإسرائيل-، **عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود.**

وأما الوجه الثاني، فيرويه سفيان الثوري، وإسرائيل:

أخرجه الخطيب البغدادي في" الفصل للوصل" (٩٥٥/٢)، من طريق: أحمد، عن وكيع، عن الثوري، وإسرائيل، به. وابن أبي شيبة في" مصنفه" (٢٣٣/١١رقم١١٠٨٠)، ومن طريقه: الخطيب البغدادي في" الفصل للوصل" (٩٥٧/٢)، عن وكيع، عن الثوري، به.

وأخرجه البغوي في" الجعديات" (٩١٣/٢رقم٢٦٢١)، ومن طريقه: الخطيب البغدادي في" الفصل للوصل" (٩٥٨/٢)، عن علي بن الجعد، **عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود.**

وتابعهما على الوجه الثاني كل من:

- **أبو الأحوص سلام بن سليم،** أخرجه سعيد بن منصور في" سننه" (٢٨/١رقم٣)، وابن أبي شيبة في" مصنفه" (٢٣٣/١١رقم١١٠٧٩).
- **شعبة بن الحجاج،** أخرجه البيهقي في" سننه" (٢٠٩/٦).

كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود.

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

أبو إسحاق عمرو بن عبدالله الهمداني، تقدمت ترجمته في الرواة الموصوفين بسعة الحديث.

راوي الوجه الأول:

زهير بن معاوية بن حديج الجعفي، تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

راويا الوجه الثاني، هما:

سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبدالله الثوري، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة(١٣٤).

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، الكوفي،قال الذهبي: ثقة. قال ابن حجر: ثقة تُكُلِّم فيه بلا حجة.

وكان له اختصاص بحديث جده أبي إسحاق، حتى قال عن نفسه: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق، كما أحفظ السورة من القرآن. وكان شعبة بن الحجاج يقدمه على نفسه في حديث أبي إسحاق. وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق، أثبت من شعبة والثوري. وقال الترمذي: إسرائيل ثبت في أبي إسحاق. وقال أبو حاتم: ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق.

قال الذهبي:" نعم ليس هو في الثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام، وقال أيضاً:" إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه. نعم شعبة أثبت منه، إلا في أبي إسحاق".

ونقل الذهبي قول ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة وسفيان. ثم عقب على ذلك بقوله:" هذا أنا إليه أَمْيَل مما تقدم ؛ فإن إسرائيل كان عكاز جدِّه". وقال أيضاً:" نعم شعبة أثبت منه، إلا في أبي إسحاق"(١٣٥).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن أبي إسحاق على وجهين:

فرواه يحيى بن يحيى النيسابوري، عن **زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود.**

ورواه أحمد بن حنبل، عن وكيع، عن **الثوري، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود.**

ورواه ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن الثوري، وحده، به.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين كليهما عن أبي إسحاق، واستدل على ذلك بكون أبي إسحاق واسع الرواية يحتمل منه ما لا يحتمل من غيره، فقال:" **كلاهما صحيحان؛ كان أبو إسحاق واسع الحديث**".

ومما دل على حفظ أبي إسحاق للوجهين:

أن كل راو من رواة الوجهين عن أبي إسحاق قد جاء عنه روايته للوجه الآخر.

فالوجه الأول: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود.

جاء من رواية: زهير بن معاوية، وجاء أيضاً من رواية:

- يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن كثير، ومحمد بن يوسف الفريابي، ثلاثتهم عن **الثوري**.
- وعبيد الله بن موسى العبسي، وأبي كامل المظفر بن مدرك، عن **إسرائيل**.

كلاهما – الثوري، وإسرائيل-، **عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود.**

وأما الوجه الثاني: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود.

فقد جاء من رواية الثوري، وإسرائيل، وجاء أيضاً من رواية:

علي بن الجعد، عن **زهير بن معاوية**، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود.

وقد تابع الثوري، وإسرائيل، عن أبي إسحاق على الوجه الثاني كل من:

شعبة بن الحجاج، وأبو الأحوص سلام بن سليم، فروياه عنه، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبدالله بن مسعود.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بالمروي

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: أن يوجد لكلا الوجهين أو الأوجه أصل

الحديث الثالث عشر

قال ابن أبي حاتم:" قلت لأبي روى ابن المبارك عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر" أنه مشى بين الركنين، ورمل بينهما" وروى زهير، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديث، فأيهما أصح؟ قال : جميعاً صحيحين، وقد روي عنهما جميعاً"(١٣٦).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على موسى بن عقبة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يرويه ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: يرويه زهير، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر.

لم أقف عليه من حديث عبدالله بن المبارك، ولا من حديث زهير عن موسى بن عقبة. **وأما الوجه الأول طريق نافع**:

فأخرجه البخاري في" صحيحه" (١٨٧/٢رقم١٦١٦)، من طريق: **أبي ضمرة أنس بن عياض**.

ومسلم في" صحيحه" (٦٣/٤رقم١٢٦١)، من طريق: **حاتم بن إسماعيل**.

وأبو داود في" سننه" (٤٧٩/٢رقم١٨٨٨)، والنسائي في" سننه" (٢٢٩/٥رقم٢٩٤١)، من طريق: **يعقوب بن عبدالرحمن الزهري**.

وابن خزيمة في" صحيحه" (٢١٤/٤رقم٢٧١٦)، من طريق: عمرو بن مجمع الكندي.

والبيهقي في" سننه" (٨٣/٥)، من طريق: **شجاع بن الوليد**.

خمستهم-أبو ضمرة، وحاتم، ويعقوب، وعمرو، وشجاع-**عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، به مرفوعاً، ولفظه:" أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعاً، ثم سجد سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة"، واختصره بعضهم.**

وتابع موسى بن عقبة على هذا الوجه:

عبيد الله بن عمر العمري. أخرجه البخاري في" صحيحه" (١٨٧/٢ و١٩٤رقم١٦١٧ و١٦٤٤)، ومسلم في" صحيحه" (٦٣/٤رقم١٢٦١).

وفليح بن سليمان. أخرجه البخاري في" صحيحه" (١٨٥/٢رقم ١٦٠٤).

وكثير بن فرقد. أخرجه النسائي في" سننه" (٢٣٠/٥رقم٢٩٤٣)، والبيهقي في" سننه" (٨١/٥).

وعبدالله بن عمر العمري. أخرجه أحمد في" مسنده" (٤٠/٢ و٥٩ و٧١

و١١٤ و١٢٣ و١٥٥ و١٥٧رقم٤٩٨٣ و٥٢٣٨ و٥٤٠١ و٥٩٤٣ و٦٠٤٧ و٦٤٣٣ و٦٤٦٣)، والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (١٨١/٢) [١٣٧].

وأيوب السختياني. أخرجه أحمد في" مسنده" (١٤/٢رقم٤٦٢٨).

ومالك. في" الموطأ" (٢٩٤/١رقم١٠٨٠)،-ومن طريقه: البيهقي في " المعرفة" (٦٢/٤ رقم٢٩٣٩)-.

وعبدالله بن نافع. أخرجه الطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٢/ ١٨١رقم٣٨٣٦)، وابن عبدالبر في" التمهيد" (٧٦/٢).

سبعتهم-عبيد الله بن عمر، وفليح، وكثير، وعبدالله العمري، وأيوب، ومالك، وعبدالله بن نافع-**عن نافع، عن ابن عمر، به. بنحو لفظ موسى بن عقبة السابق.**

وقد ذكره بعضهم مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً، ولعل عبدالله بن عمر بن الخطاب كان يصنع ذلك، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وربما وقع في بعض المواطن عنهم مرفوعاً فقط.

وأما الوجه الثاني طريق سالم:

فأخرجه البخاري في" صحيحه" (٢٠٥/٢رقم١٦٩١)، ومسلم في " صحيحه" (٤٩/٤رقم١٢٢٧)، من طريق: **عقيل بن خالد**. والبخاري في " صحيحه" (١٨٥/٢رقم١٦٠٣)، ومسلم في" صحيحه" (٦٣/٤ رقم١٢٦١)، من طريق: **يونس بن يزيد.كلاهما**-عقيل، ويونس-**عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به.**

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي، الأسدي، أبو محمد المدني.

ثقة فقيه، إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين لينه[١٣٨].

راوي الوجه الأول:

عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، أبو عبدالرحمن المروزي.

ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جمع فيه خصال الخير[١٣٩].

راوي الوجه الثاني:

زهير بن معاوية بن حُدَيج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي، ثم الجزري.

تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه على موسى بن عقبة على وجهين:

فرواه ابن المبارك وجعله عنه عن نافع، عن ابن عمر. وخالفه زهير، فجعله عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر.

ورواه غير ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، وقال: نافع، عن ابن عمر. وممن وقفت على روايته: أبو ضمرة أنس بن عياض، وحاتم بن إسماعيل، ويعقوب بن عبدالرحمن، وعمرو بن مجمع الكندي، وشجاع بن الوليد.

وقد تابع موسى بن عقبة في جعل الحديث من رواية نافع، عن ابن عمر، كل من: عبيد الله بن عمر، وفليح بن سليمان، وكثير بن فرقد، وعبدالله بن عمر العمري، وأيوب السختياني، ومالك، وعبدالله بن نافع.

وأما رواية الحديث من طريق سالم، عن ابن عمر:

فقد تابع موسى بن عقبة على هذه الرواية: الزهري، يرويه عنه عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد.

وفي هذا دلالة على أن هذا الحديث محفوظ من حديث نافع، عن ابن عمر، ومن حديث سالم، عن ابن عمر.

وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم حيث حكم في نص المسألة بصحة

هذين الوجهين عن موسى بن عقبة، واستدل على ذلك بأن الحديث محفوظ من حديث نافع، عن ابن عمر، ومن حديث سالم، عن ابن عمر.

الحديث الرابع عشر:

قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أَبِي عَن حدِيثٍ ؛ رواهُ أشعثُ بنُ عبدالملِكِ، عنِ الحسنِ، عن سعدِ بنِ هِشامٍ، عن عائِشة: أنَّ النّبِيّ ﷺ نهى عنِ التّبتُّلِ[١٤٠].

ورواهُ مُعاذُ بنُ هِشامٍ، عن أبِيهِ، عن قتادة، عنِ الحسنِ، عن سمُرة : أنَّ النّبِيّ ﷺ نهى عنِ التّبتُّلِ.

قُلتُ : أيُّهُما أصحُّ ؟ قال أبِي: قتادةُ أحفظُ مِن أشعث، وأحسبُ الحدِيثينِ صحِيحينِ، لأنّ لِسعدِ بنِ هِشامٍ قِصّةً فِي سُؤالِهِ عائِشة عن تركِ النِّكاحِ، يعنِي التّبتُّل"[١٤١].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على الحسن البصري على وجهين:

الوجه الأول: الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة.

الوجه الثاني: الحسن، عن سمرة.

أما الوجه الأول، فيرويه أشعث بن عبدالملك:

أخرجه النسائي في" سننه" (٦/٥٨ – ٥٩رقم٣٢١٣)، وأحمد في" مسنده" (٤١/١٨ ٤رقم٢٤٩٤٣)، كلاهما **من طريق: خالد بن الحارث.**

وإسحاق بن راهويه في" مسنده" (٣/٧٠٧رقم١٣١١)، وأحمد في" مسنده" (٤٢/١٣٦رقم٢٥٢٣٩)، وفي (٤٣/٢٤٠ – ٢٤١رقم٢٦١٥٠)، والدارمي في" مسنده" (٢/١٣٣)[١٤٢]، **عن حماد بن مسعدة.**

والترمذي في" العلل الكبير" (١/٤٢٤رقم١٥٨)، **من طريق: محمد بن عبدالله الأنصاري.**

وعبدالله بن أحمد في" زوائده" (٤٣/٢٤٠ – ٢٤١رقم٢٦١٥٠)، **من طريق: يحيى بن سعيد القطان.**

أربعتهم – خالد، وحماد، والأنصاري، والقطان – **عن أشعث بن عبدالملك، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، به.**

وأما الوجه الثاني، فيرويه قتادة:

أخرجه الترمذي في" جامعه" (٣/٣٩٣رقم١٠٨٢)، وفي" العلل الكبير" (١/٤٢٣رقم١٥٨)، والنسائي في" سننه" (٦/٥٩رقم٣٢١٤)، وابن ماجه في" سننه" (١/٥٩٣رقم١٨٤٩)، وابن أبي شيبة في" مصنفه" (٤/١٢٨)، وإسحاق بن راهويه في" مسنده" (٣/٧٠٨رقم١٣١٢)، وأحمد في" مسنده" (٣٣/٣٥٩رقم٢٠١٩٢)، وابن الجارود في" المنتقى" (٣/١٥-١٧رقم٦٧٣)، والطبراني في" معجمه الكبير" (٧/٢٥٩ – ٢٦٠رقم٦٨٩٣)، وفي" معجمه الأوسط" (٨/٢٣٤رقم٨٤٩٦)، **جميعهم من طريق: معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة.**

قال الطبراني عقبه:" لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرد به: معاذ".

وسؤال سعد بن هشام عائشة في ترك النكاح:

أخرجه النسائي في" سننه" (٣/٢٤٢رقم١٧٢٤)، وفي (٦/٦٠رقم ٣٢١٦)، وأحمد في" مسنده" (٤١/١٩٩رقم٢٤٦٥٨)، وابن حزم في" المحلى" (٩/٤٤٠)، **من طريق: حصين بن نافع المازني.**

وأحمد في" مسنده" (٤١/٣١٦رقم٢٤٨١٠)، وأبو يعلى في" مسنده" (٨/٢٧٥رقم٤٨٦٢)، **من طريق: المبارك بن فضالة.**

كلاهما – حصين، والمبارك-، **عن الحسن البصري، عن سعد بن هشام أنه دخل على أم المؤمنين عائشة** قال قلت إني أريد أن أسألك عن التبتل فما ترين فيه؟ قالت: فلا تفعل أما سمعت الله عز وجل يقول: (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية) فلا تبتبل".

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

الحسن بن أبي الحسن البصري، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس[١٤٣].

راوي الوجه الأول:

أشعث بن عبدالملك الحمراني، بصري يكنى أبا هانيء. ثقة فقيه[١٤٤].

راوي الوجه الثاني:

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، تقدمت ترجمته في الرواة الموصوفين بسعة الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه على الحسن البصري على وجهين:

فرواه أشعث بن عبدالملك، وجعله عنه عن سعد بن هشام، عن عائشة. وخالفه قتادة، فجعله عن الحسن، عن سمرة.

وقد رجّح أبو حاتم أن كلا الوجهين صحيح؛ وعلل ذلك بأن لسعد بن هشام قصة مع عائشة في ترك النكاح، مما قد يثبت رواية الحسن، عنه، مرفوعاً. فقال:" قتادةُ أحفظُ مِن أشعث، وأحسبُ الحدِيثينِ صحِيحينِ، لأنّ لِسعدِ بنِ هِشامٍ قِصّةً فِي سُؤالِهِ عائِشة عن تركِ النِّكاحِ، يعنِي التّبتُّل".

وأشار إلى ذلك أيضاً البخاري، قال الترمذي:" سألت مُحمدًا عن هذا الحديث فقال حديث الحسن عن سمرة محفوظ وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن قال محمد وقد روي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفا"[١٤٥].

وقال النسائي عقبه:" قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديث أشعث أشبه بالصواب، والله أعلم"[١٤٦].

وعليه فرواية أشعث بن عبدالملك محفوظة لأمرين:

الأول: أن له قصة مع عائشة في ترك النكاح، ونهي عائشة له عن التبتل، فلا يبعد أن عائشة حدثته أن النبي ﷺ نهى عن ذلك.

الثاني: أنه من المتثبتين في الحسن البصري والمقدمين في أصحابه.

فتبين مما تقدم أن الحديث كما قال أبو حاتم محفوظ عن الحسن البصري من الوجهين.

الحديث الخامس عشر :

قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير[١٤٧]، عن عقبة بن عامر، قال سألت النبي ﷺ عن المعوذتين.

فقيل لأبي: إن أبا زرعة قال: هذا خطأ، قال أبي : الذي عندي إنه ليس بخطأ، وكنت أرى قبل أنه خطأ، إنما هو معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن معاوية[١٤٨]، عن النبي ﷺ.

قيل لأبي : كذا قاله أبو زرعة، قال أبي : وليس هو عندي كذا، الذي عندي أنه صحيح الذي كان الحديثين[١٤٩] جميعاً كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثوري حافظاً، وكان حفظ هذا أسهل على الثوري من حديث العلاء، فحفظ هذا، ولم يحفظ ذاك. ومما يدل أن هذا الحديث صحيح، أن هذا الحديث يرويه الحمصيون، عن عبدالرحمن بن جبير، عن عقبة ، ومحال أن يغلط بين هذا الإسناد إلى إسناد آخر، وإنما أكثر ما يغلط الناس إذا كان حديثاً واحداً، من اسم شيخ إلى شيخ آخر، فأما مثل هؤلاء فلا أرى يخفى على الثوري"[١٥٠].

تخريج الحديث:

الحديث مداره على معاوية بن صالح، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه، عن عقبة بن عامر.

الوجه الثاني: معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عقبة بن عامر.

أما الوجه الأول، فيرويه سفيان بن سعيد الثوري:

فأخرجه ابن أبي شيبة في" مصنفه" (١٠/٥٣٩رقم١٠٢٥٩) – ومن طريقه: أبو زرعة الدمشقي في" تاريخه" (١/٥٠٠رقم١٣١١)، وأبو يعلى في" مسنده" (٣/٢٧٦رقم١٧٣٤)-، والنسائي في" سننه" (٢/١٥٨رقم٩٥٢)، وفي (٨/٢٥٢رقم٥٤٣٤)، وابن خزيمة في" صحيحه" (١/٢٦٨رقم٥٣٦)، والحاكم في" مستدركه"(١/٢٤٠ و٥٦٧) – ومن طريقه: البيهقي في" سننه" (٢/٣٩٤)-، كلهم من طريق: أبي أسامة.

وابن حبان في" صحيحه" (٥/١٢٥-١٢٦رقم١٨١٨)، من طريق: زيد ابن أبي الزرقاء.

كلاهما – أبو أسامة، وزيد-، **عن الثوري، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عقبه بن عامر، به. هكذا بزيادة" عن أبيه" في الإسناد.**

وقد تابع معاويةَ بنَ صالح خالدُ بنُ معدان، فجعل الحديث عن جبير بن نفير، عن عقبة.

أخرجه أحمد في" مسنده" (٢٨/٥٧٦رقم١٧٣٤٢)، والنسائي في" سننه" (٨/٢٥٢رقم٥٤٣٣)، والطحاوي في" شرح مشكل الآثار" (١/١١٥رقم١٢٦)، والطبراني في" معجمه الكبير" (١٧/٣٣٧رقم٩٣٠)، كلهم من طريق: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عقبة، بنحوه.

وأما الوجه الثاني:

فأخرجه أبو داود في" سننه"(١٥٢/٢رقم١٤٦٢)– ومن طريقه: البيهقي في" سننه"(٣٩٤/٢)-، والنسائي في" سننه" (٢٥٢/٨-٢٥٣رقم٥٤٣٦)، من طريق: **عبدالله بن وهب**.

وأحمد في" مسنده" (٦١٤/٢٨رقم١٧٣٩٢)، ابن خزيمة في" صحيحه" (١/ ٢٦٨رقم٥٣٥)، والحاكم في" مستدركه" (٣٦٦/١)، من طريق: **عبدالرحمن بن مهدي**.

وأحمد في" مسنده" (٥٨٣/٢٨رقم١٧٣٥٠)، وابن خزيمة في" صحيحه" (٢٦٨/١رقم٥٣٥)، والبيهقي في" سننه" (٣٩٤/٢)[١٥١]، من طريق: **زيد ابن الحباب**.

وأبو زرعة الدمشقي في" تاريخه" (٥٠٠/١رقم١٣١٢)، والطبراني في " معجمه الكبير" (٣٣٤/١٧-٣٣٥رقم٩٢٦)، وفي" مسند الشاميين" (١٥٨/٣ رقم١٩٨٧)، من طريق: **عبدالله بن صالح**.

والطبراني في" معجمه الكبير" (٣٣٤/١٧-٣٣٥رقم٩٢٦)، من طريق: **أسد بن موسى**.

جميعهم – ابن وهب، وابن مهدي، وزيد، وعبدالله، وأسد-**عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم مولى معاوية، عن عقبة بن عامر**.

وقد تابع العلاءَ بن الحارث، عبدالرحمن بنُ يزيد بن جابر، فجعل الحديث عن القاسم بن عبدالرجمن، عن عقبة.

أخرجه الإمام أحمد في" مسنده" (٥٢٨/٢٨رقم١٧٢٩٦)، وابن الضريس في" فضائل القرآن"(ص ١٢٣رقم٢٨٩)، والنسائي في" سننه"(٨/ ٢٥٣ رقم٥٤٣٧)، وأبو يعلى في" مسنده" (٢٧٨/٣رقم١٧٣٦)، وابن خزيمة في" صحيحه" (٢٦٦/١-٢٦٧رقم٥٣٤)، والطحاوي في" شرح مشكل الآثار"

(١١٤/١-١١٥رقـم١٢٤ و١٢٥)،والطبراني في" معجمه الكبير"(١٧/ ٣٣٥ رقم٩٢٨).

وأخرجه مسلم في" صحيحه" (٥٥٨/١رقم٨١٤)، وغيره. من طريق: قيس بن أبي حازم، عن عقبة بن عامر، به.

تراجم الرواة:

الحديث مداره على:

معاوية بن صالح بن حدير بن الحضرمي، الحمصي، قال الترمذي: ومعاوية بن صالح ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم تكلم فيه غير يحيى بن سعيد القطان. وقال الذهبي: ثقة، وأشار إلى أن العمل استقر على توثيقه(١٥٢).

راوي الوجه الأول:

سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبدالله الثوري، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه على معاوية بن صالح على وجهين:

فرواه سفيان الثوري، وجعله عنه عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه، عن عقبة.

ورواه غيره، وجعله عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عقبة. وممن وقفت على روايته:

عبدالله بن وهب، وعبدالرحمن بن مهدي، وزيد بن الحباب، وعبدالله بن صالح، وأسد بن موسى.

وقد تابع معاويةَ بنَ صالح في جعل الحديث من رواية عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه: خالدُ بنُ معدان

وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم، حيث حكم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن عقبة بن عامر، واستدل على ذلك بأن الحديث يرويه غير معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه، عن عقبة. ومن أولئك: خالد بن معدان، وهو حمصي ثقة عابد يرسل(١٥٣). وكذلك قيس بن أبي حازم، وهو كوفي ثقة(١٥٤)، عن عقبة بن عامر.

فتعدد مخرج هذا الحديث من حديث عقبة بن عامر، فرواه الحمصيون وغير الحمصيين عنه، وبه يزول توهم خطأ الثوري في هذا الحديث، قال ابن خزيمة بعد أن أخرج الحديث في صحيحه:" أصحابنا يقولون الثوري أخطأ في هذا الحديث، وأنا أقول غير مستنكر لسفيان أن يروي هذا، عن معاوية، وعن غيره"(١٥٥).

وقال أبو زرعة الدمشقي بعد أن أخرجه في" التاريخ":" هاتان الروايتان عندي صحيحتان، لهما جميعاً أصل بالشام عن جبير بن نفير، عن عقبة، وعن القاسم عن عقبة"(١٥٦).

فالخلاصة أن الحديث قد تعددت طرقه من حديث عقبة بن عامر، فكان لكلا الوجهين أصل يروى به.

المطلب الثاني: أن تكون ألفاظ الروايات مختلفة

الحديث السادس عشر:

قال ابن أبي حاتم:" وسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ : رَواهُ عمران القطان، عَن قتادة، عَن سعيد بْن أَبِي الحسن، عَن أَبِي هريرة، عَنِ النَّبِيّ ﷺ فِي قصة الغار. ورواه أبو عوانة، عَن قتادة، عَن أَنس، عَن النَّبِيّ ﷺ مرفوعًا. قُلْتُ لأبي : ما الصحيح ؟ قَالَ : الحديثان عندي صحيحان، لأن ألفاظهما مختلفة.

قَالَ أَبِي : حَدَّثَنَا مسدد، قَالَ : حَدَّثَنَا أبو عوانة، عَن قتادة، عَن أَنَس، عَن النَّبِيّ ﷺ، فِي قصة الغار. وذاكرت أَبَا ربيعة فهد بْن عوف، فقال : كيف حدثكم

المعلى ؟ قُلْتُ : لم يرفعه. فقال : حَدَّثَنَا أبو عوانة، عَن قتادة، عَن أَنَس، عَن النَّبِيّ ﷺ"(١٥٧).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على قتادة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: قتادة، عن أنس.

أما الوجه الأول، فيرويه عمران القطان:

أخرجه الطيالسي في" مسنده" (٣/٥٠٤-٥٠٦رقم٢١٢٦) – ومن طريقه: البزار في"مسنده"– كما في" كشف الأستار"(٢/٣٧٠رقم١٨٦٩)، والروياني في"مسنده"(٢/٣٨١-٣٨٢رقم١٣٥٩)، وأبو عوانة في" مسنده"(٣/ ٤٢٩رقم٥٥٨٤).

وابن حبان في" صحيحه" (٣/٢٥١-٢٥٢رقم٩٧١)، والطبراني في" معجمه الأوسط" (٣/٥٤-٥٥رقم٢٤٥٤)، وفي" الدعاء" (٢/٨٦٩-٨٧٠رقم١٩٣).

أما الوجه الثاني، فيرويه أبو عوانة:

أخرجه الطيالسي في" مسنده" (٣/٥٠٤ – ٥٠٦رقم٢١٢٦) – ومن طريقه: الروياني في" مسنده" (٢/٣٨٢رقم١٣٥٩)، وأبو عوانة في" مسنده" (٣/٤٢٦رقم٥٥٦٩)-.

وأحمد في" مسنده" (١٩/٤٣٨-٤٣٩رقم١٢٤٥٤)، وأبو يعلى في" مسنده" (٥/٣١٦رقم٢٩٣٨)، وعبدالله بن أحمد في" زوائده" (١٩/٤٤٠رقم ١٢٤٥٥)، والبزار في" مسنده" كما في" كشف الأستار" (٢/٣٦٩رقم١٨٦٨)-، والطبراني في" الدعاء" (٢/٨٦٨-٨٦٩رقم١٩٢)، وابن أبي حاتم في" العلل" (٦/٦٥٠رقم٢٨٣٢).

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

قتادة بن دعامة السدوسي، تقدمت ترجمته في الرواة الموصوفين بسعة الحديث.

راوي الوجه الأول:

عمران بن داور – **بفتح الواو بعدها راء**-، أبو العوام القطان البصري.

صدوق يهم ورمي برأي الخوارج. قال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم[(١٥٨)].

راوي الوجه الثاني:

أبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، الواسطي. ثقة ثبت[(١٥٩)].

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن قتادة على وجهين:

فرواه عمران القطان، عنه، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة.

وخالفه أبو عوانة فرواه عن قتادة، عن أنس.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن قتادة، واستدل على ذلك بأن اللفظين مختلفين، **فقال**:" **الحديثان عندي صحيحان؛ لأن ألفاظهما مختلفة**". مما يدل على ضبط عمران القطان، وأبي عوانة للوجهين، وإن كان أبو عوانة أحفظ من عمران، إلا أن أبا عوانة في قتادة قريب من حال عمران، كما يظهر ذلك من ترجمته.

ويضاف إلى ما تقدم أن قتادة واسع الحفظ كثير الرواية، ومثله يحتمل منه أن يكون الحديث عنده عن شيخين. وهذا يدل على أن اختلاف ألفاظ الحديثين قرينة تستخدم أحياناً مع قرائن أخرى للجمع بين الوجهين المختلفين، وليست قرينة للجمع دئماً.

الحديث السابع عشر :

قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديثٍ رواه عبثر، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال:" كان فيما أهدى رسول الله ﷺ غنم مقلدة" قال أبي: روى جماعة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أن النبي ﷺ :" أهدى مرة غنماً" وليس في حديثهم:" مقلدة". قال أبي: اللفظان ليسا بمتفقين، وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين (١٦٠).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على الأعمش، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر.

الوجه الثاني: الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

أما الوجه الأول، فيرويه عبثر بن القاسم:

أخرجه أحمد في" مسنده" (١٦٩/٢٣رقم١٤٨٩١)، عن سليمان بن داود الهاشمي. والبزار في" مسنده"-كما في" كشف الأستار" (٢٠/٢رقم١١٠٦)، من طريق الحسن بن الربيع. كلاهما-سليمان، والحسن-عن عبثر بن القاسم، به بنحوه، إلا أن سليمان لم يقل في روايته:" مقلدة".

وأما الوجه الثاني، فيرويه عن الأعمش كل من:

- **أبو نعيم الفضل بن دكين**، أخرجه البخاري في" صحيحه" (٢٠٨/٢رقم ١٧٠١).

- **وعبدالواحد بن زياد**، أخرجه البخاري في" صحيحه" (١٠٨/٢رقم١٧٠٢).

- **وأبو معاوية الضرير**، أخرجه مسلم في" صحيحه" (٩٠/٤رقم١٣٢١).

- **وسفيان الثوري**، أخرجه أبو داود في" سننه"(٤١٩/٢رقم١٧٥٢)،

والنسائي في" سننه" (١٧٣/٥رقم٢٧٨٨)، وأحمد في" مسنده" (٣٦٥/٤٢ و٣٧٤ و٤٨١رقم٢٥٥٦٥ و٢٥٥٨١ و٢٥٧٣٧)، وابن أبي شيبة في" مصنفه" (١٤٥/٣رقم ١٢٨٩٥)، وإسحاق بن راهويه في" مسنده" (٨٤٤/٣رقم١٥٠٠)، وابن الجارود في" المنتقى" (٦٤/٢رقم٤٢٦)، ابن حبان في" صحيحه" (٣٢٢/٩رقم٤٠١١).

- **وشعبة**، أخرجه النسائي في" سننه" (١٧٣/٥رقم٢٧٨٦)، والطيالسي في" مسنده" (١٠/٣ رقم١٤٧٤).

- **وسفيان بن عيينة**، أخرجه أحمد في" مسنده" (١٦٤/٤٠رقم٢٤١٣٦)، والحميدي في" مسنده" (١٠٦/١رقم٢١٧).

- **ويعلى بن عبيد**، أخرجه إسحاق بن راهويه في" مسنده" (٨٦٦/٢ رقم١٥٣١)، والدارمي في" مسنده" (٩١/٢رقم١٩١١).

- **وحفص بن غياث**، أخرجه المحاملي في" الأمالي" (ص ٢٧٥رقم ٢٧٦).

- **وروح بن مسافر**، أخرجه ابن عدي في" الكامل" (١٤٠/٣).

- **ومحمد بن فضيل**، أخرجه الدارقطني في" العلل" (٧١/١٥رقم ٣٨٤٤) تعليقاً.

جميعهم رووه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، ورواه بعضهم بلفظ:" لقد رأيتني أفتل القلائد لهدي رسول الله ﷺ من الغنم فيبعث به، ثم يقيم فينا حلالاً". واختصره بعضهم. وجاء عند بعضهم:" غنم مقلدة"،

وتابع الأعمش في روايته للحديث: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، كل من:

- **منصور بن المعتمر**، أخرجه البخاري في" صحيحه" (١٠٨/٢رقم ١٧٠٣)، ومسلم في" صحيحه" (٩٠/٤رقم١٣٢١).

- **والحكم بن عتيبة**، أخرجه مسلم في" صحيحه" (٩٠/٤رقم١٣٢١).

- **وأبو معشر زياد بن كليب الكوفي**، أحمد في" مسنده" (٢٣٥/٤٢ رقم٢٥٣٨٣)، وأبو يعلى في" مسنده" (٢٦٥/٨رقم٤٨٥٢)، والطبراني في" معجمه الأوسط" (٢٥٢/٧رقم٧٤٢٣).

- **وحماد بن أبي سليمان**، أخرجه أحمد في" مسنده" (٥١١/٤٢ رقم٢٥٧٧٦)، والطحاوي في" شرح معاني الآثار" (٢٦٦/٢)، وفي" شرح مشكل الآثار" (١٣٦/١٤رقم٥٥١٨).

أربعتهم قالوا: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به، ولفظ منصور:" لقد رأيتني أفتل القلائد لهدي رسول الله ﷺ من الغنم فيبعث به، ثم يقيم فينا حلالاً". ولفظ الحكم:" كنا نقلد الشاء فنرسل بها، ورسول الله ﷺ حلال لم يحرم عليه منه شيء" وأما لفظ أبي معشر، وحماد بمعناهما، إلا أنهما لم يسميا الهدي، فلم يقولا: غنماً – كما قال منصور-، ولم يقولا: شاءً – كما قال الحكم-.

تراجم الرواة:

مدار الحديث:

سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الكوفي الأعمش، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

راوي الوجه الأول:

عبثر-**بفتح أوله، وسكون الموحدة، وفتح المثلثة**-ابن القاسم الزُبيدي-**بالضم**-أبو زُبيد الكوفي. **متفق على توثيقه. قال أبو داود : ثقة ثقة**(١٦١).

الحكم على الحديث:

الحديث اختلف فيه عن الأعمش على وجهين:

فرواه عبثر بن القاسم، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر.

ورواه أصحابه الثقات، وهم: أبو نعيم، وعبدالواحد بن زياد، وأبو معاوية الضرير، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، ويعلى بن عبيد، وحفص بن غياث، وروح بن مسافر، ومحمد بن فضيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

وقد حكم أبو حاتم في نص المسألة بصحة هذين الوجهين عن الأعمش، واستدل على ذلك بأن اللفظين ليسا متفقين، **فقال:" اللفظان ليسا بمتفقين، وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين**".

ونلاحظ أن أبا حاتم لم يجزم هنا بصحة الوجهين، كما هو الحال في غير هذا الموضع، فهو عادة ما يجزم بذلك كقوله:" الوجهان صحيحان"، ولكنه هنا قال:" وأرجو أن..." واحتج على ذلك بالاختلاف بين اللفظين، وهو أن الوجه الأول فيه" تقليد الغنم"، ولم يذكر في حديث الجماعة رواة الوجه الثاني" التقليد".

ومن خلال النظر في تخريج الوجهين: تبين أن هذا الاختلاف في اللفظ لا يمكن الاعتماد عليه في ذلك؛ لأن سليمان بن داود وهو من رواة الوجه الأول ممن لم يذكر" تقليد الغنم"، ومن رواة الوجه الثاني من ذكر" التقليد"، فعلم بذلك أن هذا الاختلاف بين اللفظين من تصرف الرواة فمنهم من يختصر الحديث، ومنهم من يذكره تاماً. وعليه فالعلة التي من أجلها مال أبو حاتم إلى تصحيح الوجهين غير كافية. **ومما يؤكد ذلك أن من الأئمة من ذهب إلى إعلال الوجه الأول، وهو رواية عبثر بن القاسم، قال ابن رجب:"** فمن الحفاظ من قال: الصحيح: حديث عائشة، وحديث جابر وهمٌ، ومنهم من قال: هما حديثان مختلفان؛ في أحدهما التقليد، وليس في الآخر، منهم أبو حاتم الرازي"[(١٦٢)].

ومن أولئك الأئمة الذين أعلوا رواية عبثر:

- **البزار،** حيث ذكر أنه لا يَعرف للحديث أصلا من حديث جابر، من غير هذا الوجه، فقال عقبه:" لا نعلمه عن جابر إلا من هذا الوجه، إنما يرويه أصحاب الأعمش، عنه، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. ولم يتابع عبثر على قولـه: عن جابر"[(١٦٣)].

- **والدارقطني،** حيث قال بعد سياقه أوجه الاختلاف على الأعمش، ومنها رواية عبثر:" والمحفوظ حديث الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة"[(١٦٤)].

فالذي يظهر – والله أعلم – **شذوذ رواية عبثر؛ فهو وإن كان ثقة، إلا أنه خالف جميع من رواه عن الأعمش، وفيهم أثبت أصحاب الأعمش المختصين به، ك: الثوري، وشعبة، وأبو معاوية الضرير**. وهذا الوجه هو الذي خرّجه الشيخان في صحيحيهما، وقد توبع الأعمش على هذا الوجه من: منصور بن المعتمر – وهو : ثقة ثبت وكان لا يدلس–[(١٦٥)]، والحكم بن عتيبة – وهو : ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس–[(١٦٦)]، وأبو معشر زياد بن كليب – وهو : ثقة–[(١٦٧)]، وحماد بن أبي سليمان –وهو : ثقة إمام مجتهد–[(١٦٨)].

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي أحمد الله جل وعلا على إتمامه، أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، فمن ذلك:

١- قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي ليست محددة من جهة العدد، ولا ثابتة من جهة الوصف، بل كل حديث له قرائن تحتف به، ومن خلالها يصحح الوجهان أو يرجح أحدهما على الآخر.

٢- يختص تصحيح الوجهين عن الراوي بالرواة والشيوخ الثقات.

٣- بلغ عدد قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي التي وقفت عليها – من خلال كتاب: العلل لابن أبي حاتم–خمس قرائن: منها ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالشيخ، ومنا ما يتعلق بالمروي، وهي:

- **ما يتعلق بالراوي قرينتان:**

أن يجمع الوجهين أو أكثر ثقة في رواية.

أن يكون الراوي ممن وصف بأنه يقصر الأسانيد.

- **ما يتعلق بالشيخ قرينة واحدة:**

أن يكون الشيخ ثقة واسع الحديث.

- **ما يتعلق بالمروي قرينتان:**

أن يوجد لكلا الوجهين أو الأوجه أصل.

أن تكون ألفاظ الروايتين أو الروايات مختلفة.

٤- أن القرينة الأم في الباب هي قرينة: سعة حديث الراوي.

٥- أن معرفة الراوة واسعي الحديث أو الذين يقصرون الأسانيد، له فوائدة كثيرة، من ذلك: معرفة قرينة من قرائن الجمع بين الوجهين المختلفين عن بالراوي.

وبعد فهذا جهد المقل، فما كان من صواب فأحمد الله تعالى عليه، وما كان من خطأ فأستغفر الله تعالى منه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الهوامش

(١) انظر: الجامع للخطيب (٢/٢٩٤ و٣٨٢)، النكت (٢/٧١٠ و٧٧٧)، نزهة النظر (ص ٤٣)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٣/٣٥٢).
(٢) انظر: تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٥٦)، جامع العلوم والحكم (١/٢٥٦).
(٣) المعرفة (ص ١١٢).
(٤) النكت (٢/٧١٠ – ٧١١).
(٥) الأوسط (٢/٣٠٧).
(٦) التعريفات للجرجاني (ص ٢٢٣).
(٧) معجم مقاييس اللغة، مادة: قرن (٥/٧٦)، معجم ما استعجم (٣/١٠٦٩).
(٨) معجم مقاييس اللغة، مادة: صحّ (٣/٢٨١)، القاموس المحيط (ص ٢٩١)، وهذا الحديث خرّجه البخاري في" صحيحه" (١٠/٢٥١رقم٥٧٧١) من حديث أبي هريرة بلفظ" لا يوردن ممرض على مصح".
(٩) المحكم والمحيط الأعظم (٢/٤٩٤)، الصحاح في اللغة (١/٤٠٤)، تاج العروس (٦/٥٢٩).
(١٠) المعجم الوسيط (١/٥٠٧)، لسان العرب (٢/٥٠٧)، مختار الصحاح (١/٣٧٥).
(١١) المصباح المنير (١/٣٣٣).
(١٢) معجم مقاييس اللغة، مادة: وجه (٦/٨٨-٨٩).
(١٣) القاموس المحيط (ص ١٦٢٠).
(١٤) توجيه النظر (١/٨٩-٩١).
(١٥) لسان المحدثين، محمد خلف سلامة (٥/٥٥ و٢٤٧).
(١٦) تهذيب السنن (١/١٠٩).
(١٧) تدريب الراوي (١/٣٤٤).
(١٨) الموقظة (ص ٥٢).
(١٩) لابد من هذا القيد، فقد رد الأئمة صحة الجمع بين الوجهين بدونه، فإن كان الراوي الذي جمع الوجهين غير ثقة، أولم يكن ممن كثر حديثه وقوي حفظه، لم يقبل منه وكان ذلك دليل على اضطرابه. وانظر مثاله عند ابن أبي حاتم في علله (٢/٨٣رقم٢٢٩).
(٢٠) لابد من هذا القيد، فقد رد الأئمة صحة الجمع بين الوجهين بدونه، فإن كان الراوي الذي جمع الوجهين غير ثقة، أولم يكن ممن كثر حديثه وقوي حفظه، لم يقبل منه وكان ذلك دليل على اضطرابه. وانظر مثاله عند ابن أبي حاتم في علله (٢/٨٣رقم٢٢٩).

(٢١) ذكره المعلمي في" فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم" (ص ٢٧).
(٢٢) الجامع (٣٩٩/٢رقم١١٠٥).
(٢٣) العلل (٥ / ٢١٤ رقم ٨٢٨).
(٢٤) العلل(٥٥/١٠رقم١٨٥٨)، وانظر: (٣٧/٤رقم٤٢٢)، (٧٥/٦رقم٩٨٨)، (١٨٦/٩رقم ١٧٠٨).
(٢٥) قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه (ص ٢٥٥)، والثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول (ص ١٧). وهذا تعريف لقصر الإسناد بأحد أنواعه إذ هو أنواع ثلاثة: أحدها: وقف الحديث المرفوع. والثاني: إرسال الحديث الموصول. والثالث: إسقاط راو أو أكثر.
(٢٦) في المطلب الثاني: أن يكون الراوي ممن وصف بأنه يقصر الأسانيد.
(٢٧) انظر: قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه، والثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول (ص٢٨٢).
(٢٨) قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه (ص ٢٩٠).
(٢٩) انظر: قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه (ص ٢٩٠)، والثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول (ص ٤١).
(٣٠) شرح العلل (١٤٣/١ – ١٤٤).
(٣١) الصحيح (١٢٦٨/٣رقم١٦٤٧).
(٣٢) شرح العلل (٣٥٢/١ – ٣٥٣).
(٣٣) شرح العلل (١٤٣/١-١٤٤).
(٣٤) العلل (ص ٣٦).
(٣٥) التمهيد (٢١٧/١٠).
(٣٦) معرفة علوم الحديث (ص ٢٩٧ – ٢٨٨).
(٣٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٣/٢).
(٣٨) شرح العلل (٤٢٧/١ – ٤٣٠).
(٣٩) في المطلب الثاني: أن يكون الشيخ ثقة واسع الحديث.
(٤٠) التوحيد (١٨٣/١).
(٤١) العلل (٣٦/٤رقم٤٢٢).
(٤٢) العلل (٢٩١/٧رقم١٣٦١).
(٤٣) بيان الوهم والإيهام (٤٩٧/٣ – ٤٩٨).

(٤٤) الفتح (٣٥٧/٦).

(٤٥) الفتح (١٨/١٣).

(٤٦) انظر: بحث: قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه. للدكتور/عبدالعزيز الشايع، وبحث: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول. للدكتور/علي الصياح.

(٤٧) العلل الكبير (٢٤٢/١).

(٤٨) تاريخ أبي زرعة (٥٠٠/١).

(٤٩) أخرجه البخاري في" صحيحه" (٣١٨/٤رقم٢٠٢٦)، ومسلم في" صحيحه" (٨٣٠/٢رقم١١٧٢).

(٥٠) العلل (٤٣١/١-٤٣٢رقم٢٥).

(٥١) انظر: الكامل (١٠٨/٧رقم٢٠٢٥)، تهذيب الكمال (٢٠٤/٣٠رقم٦٥٧٦)، الميزان (٨٠/٧رقم٩٢٣٢)، الكاشف (١٩٦/٣رقم٦٠٦٩)، التقريب (ص ١٠٢١رقم٧٣٤٤).

(٥٢) التقريب (ص ٨١٧رقم٥٧٢٠).

(٥٣) التقريب (ص ٩٦٣رقم٦٨٦٨).

(٥٤) بنوبياضة: بطن من الخزرج، وهم بنوبياضة بن عامر بن زريق بن عبدحارثة بن مالك بن غَضْب بن جشم الخزرجي. جمهرة ابن حزم (٣٥٦/٢)، معجم قبائل العرب (١١٢/١).

(٥٥) العلل (٢٧٣/٢ – ٢٧٤رقم٣٦٧)، وتكرر في (٥٠٧/٢رقم٥٥٢).

(٥٦) تصحف في مطبوعته" ابن الهاد"، إلى" ابن إسحاق".

(٥٧) وقال: البياضي المذكور في الحديث اسمه: فروة بن عمروالبياضي من بني بياضة بن عامر بن زريق، وإنما كنّى الناس عنه باسمه؛ لأنه ممن أعان على عثمان – رضي الله عنه – وهو بدري". وبه جزم ابن عبدالبر في الاستيعاب (١٩٩/٣).

(٥٨) التقريب (ص ٨١٩رقم٥٧٢٧).

(٥٩) التقريب (ص ١٠٧٧رقم٧٧٨٨).

(٦٠) يريد لولا أن ابن الهاد جمع بين الوجهين في هذه الرواية وإلا رجح الوجه الذي يرويه أكثر الرواة.

(٦١) (٣١٩/٢٣).

(٦٢) جاء في مطبوعته:" عطاء بن يسار، عن أبي حازم" فأصبح أبو حازم شيخاً لعطاء، والتصويب من" المسند الجامع (٣٣٧/٨).

(٦٣) العلل (٤٠١/٢-٤٠٢رقم٤٦٩).

(٦٤) التقريب (ص ٨٩٦رقم٦٣٣٦).
(٦٥) التقريب (ص ٩١٣رقم٦٤٦٥).
(٦٦) التقريب (ص ٣٩٥رقم٢٤٦٤).
(٦٧) التقريب (ص ٤١٢رقم٢٦١٧).
(٦٨) التقريب (ص ٦٨٧رقم٤٦٩٩).
(٦٩) (١٤٧/٢).
(٧٠) (٣٧١/٩رقم١٨٠٨).
(٧١) العلل (٣٢١/٤-٣٢٣رقم١٤٥٢)، وتكرر في (٢٧/٦رقم٢٢٨٧).
(٧٢) ولعل أبا حاتم يريد رواية الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده – والله أعلم-.
(٧٣) التقريب (ص ٥٩٣رقم٣٩٢٢).
(٧٤) (٢٦٥/٩رقم١٧٤٧).
(٧٥) العلل (١٩٦/٢ – ١٩٧رقم٣٠٨).
(٧٦) قال ابن حجر:" ولا يقال إنه مرسل لأن القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة؛ لأنه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث، وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة فذكر الحديث قالت: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا. وعلى هذا فمعنى قوله في رواية البخاري" قال القاسم" أي: في روايته عن عائشة" الفتح (١٢٥/٢).
(٧٧) تهذيب الكمال (١٢٤/١٩رقم)، السير (٣٠٤/٦)، تذكرة الحفاظ (١٦٠/١)، التقريب (ص ٦٤٣رقم٤٣٥٣).
(٧٨) تهذيب الكمال (٢٥٣/٧رقم١٤٨٢)، التقريب (ص ٢٦٨رقم١٥٠٧).
(٧٩) تهذيب الكمال (٢٨١/٢٣رقم٤٧٦٣)، التقريب (ص ٧٨٦رقم٥٤٦٦).
(٨٠) الأجرد: الذي ليس على بدنه شعر. النهاية (٢٥٦/١).
(٨١) الأمرد: الشاب طَرَّ الشارب، ولم تنبت لحيته. ترتيب القاموس (٢٢٤/٤)، لسان العرب (٤٠١/٣).
(٨٢) العلل (٥٠٢/٥ – ٥٠٣رقم٢١٣٨).
(٨٣) تهذيب الكمال (٢١/٢٩رقم٦٢٣٥)، التقريب (ص ٩٧٧رقم٦٩٩٢).
(٨٤) تهذيب الكمال (٣٠١/٢رقم٢٩٤)، التقريب (ص ١٠٢رقم١٣٣).
(٨٥) المعجم الأوسط (٣١٨/٥رقم٥٤٢٢).
(٨٦) العلل (٥٧/٦ – ٥٨رقم٢٣١٥).

(٨٧) تهذيب الكمال (٥٤٨/١٢رقم٢٧٦٧)، التقريب (ص ٤٣٩رقم٢٨٣٢).

(٨٨) تهذيب الكمال (٧٦/١٢رقم٢٥٧٠)، الميزان (٢٢٤/٢رقم٣٥١٧)، طبقات المدلسين (ص ٣٣رقم٥٥).

(٨٩) تهذيب الكمال (٤٧٣/١٣رقم٣٠٠٢)، التقريب (ص ٤٧١رقم٣٠٧١) .

(٩٠) تاريخ بغداد (١٥٨/٨).

(٩١) العلل للدارقطني (٧٠/٥رقم٧١٥).

(٩٢) هو الذي يتشدق في الكلام ويفخّم به لسانه، ويلفه كما تلف البقرة الكلأ بلسانها لفاً" النهاية (٧٣/٢).

(٩٣) العلل (٣٠٥/٦ – ٣٠٧رقم٢٥٤٧).

(٩٤) وقع في مطبوعته :" عبدالله بن عمر"، بدل :" ابن عمرو"، وهو تصحيف.

(٩٥) وقع في مطبوعته :" شريح بن النعمان"، وهو تصحيف.

(٩٦) انظر : تهذيب الكمال (٢٨٧/٢٩رقم٦٣٦٧)، التقريب (ص ٩٩٥رقم٧١٣٠).

(٩٧) انظر : تهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠رقم٦٦٩٥)، التقريب (ص ١٠٣٧رقم٧٤٦٤).

(٩٨) انظر : تهذيب الكمال (٢٢٦/٣٠رقم٦٥٨٤)، التقريب (ص ١٠٢٢رقم٧٣٥١) .

(٩٩) انظر : تهذيب الكمال (٤٨٣/١٠رقم٢٢٩١)، التقريب (ص ٣٨٠رقم٢٣٤٢) .

(١٠٠) البحر الزخار (٤٢٣/٦).

(١٠١) المعجم الأوسط (٢٠٥/٥رقم٥٠٩١) و(٢٧/٩رقم٩٠٣٠).

(١٠٢) العلل الكبير (٨٧٢/٢).

(١٠٣) انظر: تهذيب الكمال (٤٩٨/٢٣رقم٤٨٤٨)، التذكرة (١٢٢/١)، جامع التحصيل (٢٥٤)، تهذيب التهذيب (٣١٥/٨رقم٦٣٧)، طبقات المدلسين (٩٢)، التقريب (ص ٧٩٨رقم ٥٥٥٣).

(١٠٤) الجرح والتعديل (٢٤٣/٦)، تهذيب الكمال (١٠٢/٢٢رقم٤٤٠٠)، تهذيب التهذيب (٥٦/٨رقم١٠٠)، هدي الساري (ص ٤٥٣)، التقريب (ص ٧٣٩رقم٥١٠٠)، طبقات المدلسين (٤٢رقم٩١)، الكواكب النيرات (ص ٣٤١رقم٤١)، مجموع الفتاوى (٢٤/١٨)، أحاديث أبي إسحاق التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه" العلل" د . خالد باسمح (٦١/١ – ٧٦) .

(١٠٥) هكذا هو في نص العلل، وقد ذكر محقق النسخة تخريجاً لمثل هذا السياق.

(١٠٦) (٨١/٢-٨٣رقم٢٢٨)، ونقل قول أبي حاتم هذا: ابنُ رجب في"فتح الباري" (٢٤٦/٣)، وابن حجر في"النكت الظراف"(٢٥٨/١٠ و٣٩٠).

(١٠٧) لم أقف عليه في مطبوعته، ولعله في الجزء المفقود مما لم يصل إلينا. والله أعلم.

(١٠٨) تهذيب الكمال (٥/١١رقم٢٣٢٧)، التقريب (ص ٣٨٤رقم٢٣٧٨)، طبقات المدلسين (٥٠)، جامع التحصيل (ص ١٨٣).

(١٠٩) تهذيب الكمال (٢١٥/٣٠رقم٦٥٨٢)، التقريب (ص ١٠٢٢رقم٧٣٤٩).

(١١٠) انظر: تهذيب الكمال (٣٠٢/٣٠رقم٦٦٠٢)، السير (٢٩٦/٧رقم٩٣)، التذكرة (٢٠١/١رقم١٩٤)، الميزان (٣٠٩/٤رقم٩٢٥٣)، الكاشف (١٩٩/٣ قم ٦٠٩٢)، هدي الساري (ص ٤٤٩)، تهذيب التهذيب (٦٠/١١رقم١٠٨)، التقريب (ص ١٠٢٤رقم٧٣٦٩).

(١١١) **الذي يظهر** – والله أعلم – **أنه لا يخلو الأمر من أحد احتمالين:**

-إما أن يعود الضمير على الثوري، ويكون المراد: أن غير الثوري، يرويه عن أبي إسحاق، على الوجه المذكور.

-وإما أن يعود الضمير على وكيع، ويكون المراد: أن غير وكيع يرويه عن الثوري، عن أبي إسحاق، على هذا الوجه المذكور.

فأما الأول فغير مراد؛ وذلك لأنه مذكور في نص المسألة بعده مباشرة، حيث قال ابن أبي حاتم عقبه:" ورواه زهير بن معاوية، ... الخ ويبقى الاحتمال الثاني، ولم أجد من رواه عن وكيع.

إلا أني أرجح أن يكون هناك سقط في نص المسألة لم يتبين معه حقيقة المراد، ومما يدل عليه أيضاً – أعني السقط-، قول أبي حاتم:" كان أبو إسحاق واسع الحديث؛ يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير ... الخ وقال شعبة بعد ذلك:" أبو إسحاق قد سمع من عبدالله بن أبي بصير، ومن أبي بصير كلاهما هذا الحديث" ولم يذكر في نص المسألة روايةً لأبي إسحاق، عن أبي بصير، فلعلها ضمن ذلك السقط – والله أعلم-.

(١١٢) العلل (١٥٠/٢رقم٢٧٧).

(١١٣) تصحّف في مطبوعته" أبي بصير"، إلى" أبي نصر".

(١١٤) العلل ومعرفة الرجال (٣٦٢/٢)، تهذيب الكمال (٢٨٢/١٢رقم٢٦٥٥)، التقريب (ص ٤٢٥رقم٢٧١٨).

(١١٥) تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢رقم٢٧٣٩)، التقريب (ص ٤٣٦رقم٢٨٠٥).

(١١٦) العلل لأحمد رواية المروذي (ص ٢٤٥رقم٤٩١ و٤٩٣)، ورواية ابنه صالح (ص ١٩١ رقم ٦٤٢)، وتاريخ الدارمي (ص ٥٠رقم٤٢)، الجرح والتعديل (٣/ ١٥٤رقم ٦٧٣)، المجروحين (٢٦٩/١رقم٢٠٧)، الثقات للعجلي (٢٨٤/١رقم١٦٤)، تهذيب الأسماء واللغات (١٥٢/١رقم١١٢)، تهذيب الكمال (٤٢٠/٥رقم١١١٢)، جامع التحصيل(١٢٣)، الميزان (٤٥٨/١رقم١٧٢٦)، تهذيب التهذيب (١٧٢/٢رقم٣٦٥)، طبقات المدلسين (ص ٤٩رقم١١٨)، التقريب (ص٢٢٢رقم١١٢٧)، جامع التحصيل (ص ١٠٥)، قصيدة المقدسي (ص ٣٨)، شذرات الذهب (٢٢٩/١).

(١١٧) تهذيب الكمال (٤٢٠/٩رقم٢٠١٩)، التقريب (ص ٣٤٢رقم٢٠٦٢)، جامع الترمذي (٦٩/١رقم١٧).

(١١٨) تهذيب الكمال (٣٥٩/٩رقم١٩٩٢)، التقريب (ص ٣٣٨رقم٢٠٣٣).

(١١٩) انظر: تهذيب الكمال (٥٢٤/٤رقم٨٩٦)، شرح العلل (٧٨٤/٢رقم)، الكاشف (٢٩١/١رقم٧٦٨)، الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص ٧٧رقم٢٤)، تهذيب التهذيب (٤٢٤/١رقم١٠٧٣)، التقريب (ص ١٩٦رقم٩١٩)، الكواكب النيرات (ص ١١١رقم١١).

(١٢٠) السنن (٦١/٣ و٦٧ – ٦٨).

(١٢١) أخرجه الحاكم في مستدركه (٢٤٩/١).

(١٢٢) السنن (٦٨/٣).

(١٢٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣٧٠/٣)، المستدرك (٢٤٩/١).

(١٢٤) المستدرك (٢٤٩/١).

(١٢٥) العلل (٥٢/٣-٥٥رقم٦٨٤)، وتكررت المسألة في (١٤٤/٣ – ١٤٦رقم٧٦٧).

(١٢٦) انظر: الجرح والتعديل (٦/٤رقم٢٠)، المجروحين لابن حبان (٤٠٠/١رقم٣٨٧)، تهذيب الكمال (٣٤٨/١٠رقم٢٢٤٣)، التقريب (ص ٣٧٤رقم٢٢٨٩).

(١٢٧) العلل (٢٩٢/١٥رقم٤٠٣٧).

(١٢٨) الفتح (٢٣٤/٤).

(١٢٩) (١٤٤/٣ – ١٤٦رقم٧٦٧).

(١٣٠) المعرفة (ص ١٥١).

(١٣١) التهذيب (٢٣٩/١).

(١٣٢) العلل (٢٩٢/١٥رقم٤٠٣٧).

(١٣٣) العلل (٥٤٧/٤ – ٥٤٨رقم١٦٣٤).

(١٣٤) التقريب (ص ٣٩٤رقم٢٤٥٨).

(١٣٥) الجرح والتعديل (٣٢٩/٢رقم١٢٥٨)، تهذيب الكمال (٥١٥/٢رقم٤٠٢)، السير (٣٥٥/٧)، الميزان (٢٠٨/١رقم٨٢٠)، شرح العلل لابن رجب (٥١٩/٢)، تهذيب التهذيب (٢٢٩/١رقم٤٩٦)، هدي الساري (ص ٤٠٩)، التقريب (ص ١٣٤رقم٤٠٥).

(١٣٦) العلل (٢٤٦/٣رقم٨٣٤).

(١٣٧) هذه الرواية عند الطحاوي من طريق أسباط بن محمد، عن عبدالله العمري، وقد وقع في المطبوع جعله عن عبيد الله، وكذا ذكره ابن حجر في" إتحاف المهرة" (١٨٨/٩)، ولكن قد أخرجه الإمام أحمد عن أسباط عن عبدالله، وهذا أصوب، فلعل الذي وقع في شرح المعاني تصحيف قديم .

(١٣٨) تهذيب الكمال (١١٥/٢٩رقم٦٢٨٢)، التقريب (ص ٩٨٣رقم٧٠٤١).

(١٣٩) تهذيب الكمال (٥/١٦رقم٣٥٢٠)، التقريب (ص ٥٤٠رقم٣٥٩٥).

(١٤٠) التبتل: الانقطاع عن النساء وترك النكاح. النهاية (٩٤/١).

(١٤١) العلل (٧١٤/٣رقم١٢٠٣).

(١٤٢) وتصحف في مطبوعته:" سعد بن هشام"، إلى :" سعيد".

(١٤٣) تهذيب الكمال (٩٥/٦رقم١٢١٦)، التقريب (ص ٢٣٦رقم١٢٣٧).

(١٤٤) التقريب (ص ١٥٠رقم٥٣٥).

(١٤٥) العلل الكبير (٤٢٤/١).

(١٤٦) سننه (٥٩/٦رقم٣٢١٤).

(١٤٧) الذي يظهر – والله أعلم – أنه سقط من هذا الموضع لفظة" عن أبيه"، كما سيأتي في التخريج.

(١٤٨) لم أقف عليه من مسند معاوية بن أبي سفيان، وقد رواه عن معاوية بن صالح جمع من الرواة – كما سيأتي في التخريج – وجعلوه عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عقبة بن عامر. قال محقق النسخة:" ولم نجد من روى هذا الحديث عن معاوية، لكن يبدو أن المصنف أو الناسخ للنسخة الأصل وهم فكتبها هكذا؛ بسبب أن مدار الحديث على معاوية بن صالح، فالتصق اسم معاوية بحفظه بسبب كثرة ذكره. أو أنه تصحّف عن" عقبة" لتشابههما في الرسم عند قدماء الكتبة؛ فإن كلمة" معاوية" يكتبونها بلا ألف تخفيفاً هكذا" معوية"، وهذه قد تشتبه برسم كلمة" عقبة"، والله أعلم.

(١٤٩) قال محقق النسخة:" كذا العبارة في النسخ، ومعناها:" ليس الشأن كما قاله أبو زرعة في تخطئة رواية معاوية، عن عبدالرحمن بن جبير، بل الذي عندي: أن الحديث بهذه الرواية صحيح أيضاً مع صحة روايته الأخرى" معاوية، عن العلاء بن الحارث"؛ فإن الأمر الذي كان: الحديثين جميعاً كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثوري حافظاً".

(١٥٠) العلل (٤/٥٩٦ – ٥٩٩رقم١٦٦٧).

(١٥١) تصحف في مطبوعته" العلاء بن الحارث" إلى" العلاء بن كثير".

(١٥٢) سنن الترمذي (٤/٣٩١رقم٢٦٥٣)، الميزان (٤/١٣٥رقم٨٦٢٤).

(١٥٣) التقريب (ص ٢٩١رقم١٦٨٨).

(١٥٤) التقريب (ص ٨٠٣رقم٥٦٠١).

(١٥٥) (١/٢٦٨).

(١٥٦) (١/٥٠٠).

(١٥٧) العلل (٦/٦٤٩ – ٦٥٠رقم٢٨٣٢).

(١٥٨) تهذيب الكمال (٢٢/٣٢٨رقم٤٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٨/١١٥رقم٢٢٦)، التقريب (ص ٧٥٠رقم٥١٨٩).

(١٥٩) تهذيب الكمال (٣٠/٤٤١رقم٦٦٨٨)، التقريب (ص ١٠٣٦رقم٧٤٥٧).

(١٦٠) العلل (٣/٢٥٢-٢٥٣رقم٨٤٠).

(١٦١) تهذيب الكمال (١٤/٢٦٩رقم٣١٥٠)، التقريب (ص ٤٨٩رقم٣٢١٤).

(١٦٢) شرح العلل (٢/ ٧٣١).

(١٦٣) كشف الأستار (٢/٢٠رقم١١٠٦).

(١٦٤) العلل (١٥/٧١رقم٣٨٤٤).

(١٦٥) التقريب (ص ٩٧٣رقم٦٩٥٦).

(١٦٦) التقريب (ص ٢٦٣رقم١٤٦١).

(١٦٧) التقريب (ص ٣٤٨رقم٢١٠٨).

(١٦٨) الكاشف (١/١٨٨رقم١٢٣٠).